توقعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان

تأليف جولي بريثفيلد

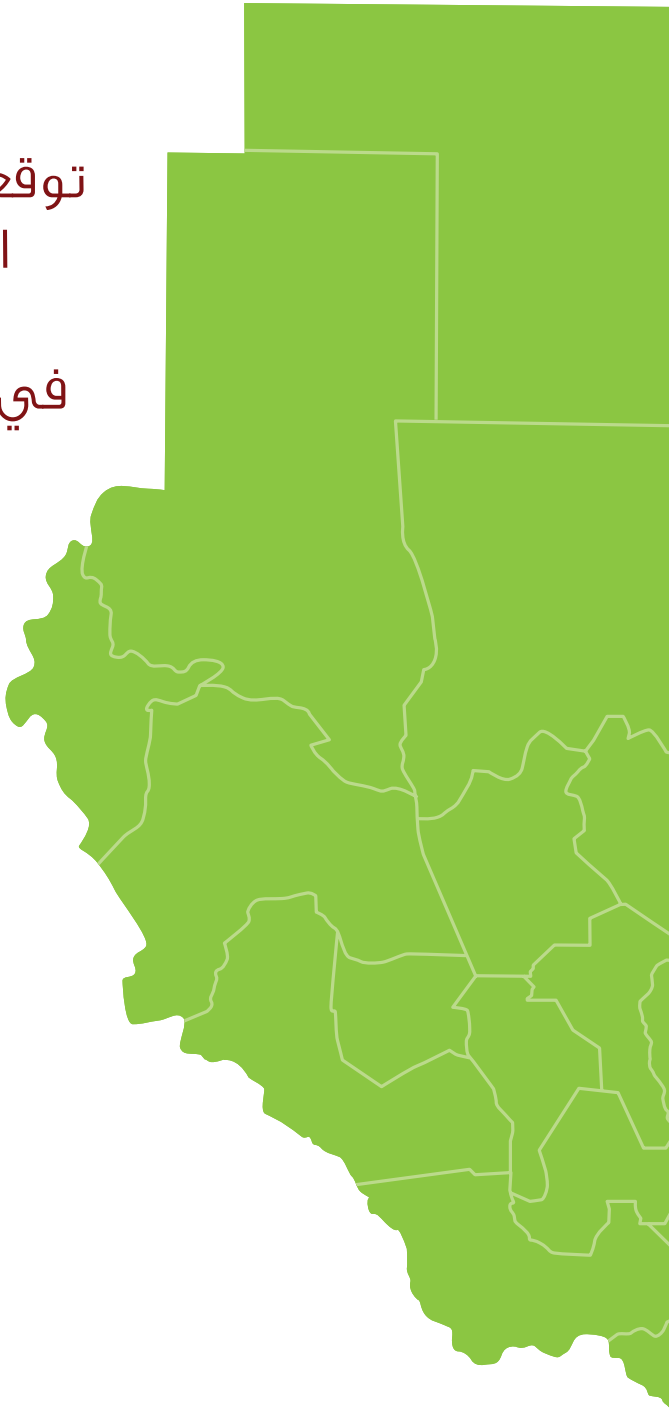

small arms survey

HSBA

٢١

توقعات غير واقعية: التحديات الراهنة لإعادة الإدماج في جنوب السودان

تأليف جولي بريثفيلد

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HM Government
Ministerie van Buitenlandse Zaken

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٠

الطبعة الأولى حزيران/يونيو ٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

التحرير والتنقيح: إيميلي لور بان وكلير ماك إيفوي
تحرير النسخة: تانيا إينولوكي
المراجعة والتدقيق: دونالد ستراكان

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-22-9

المحتويات

الاختصارات والمصطلحات الأجنبية ٦

أولاً مقدمة ٧

ثانياً برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: الخطط والتقدّم المحرز ٩
الخلفية ٩
نهج إعادة الإدماج المصممة بحسب الاحتياجات الفردية ١١
التنسيق مع البرامج الأخرى ١٢
مواصفات المرشحين للمرحلة الأولى ١٣
عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ١٦
الدروس المستفادة من مانغالا في وسط الاستوائية ١٧

ثالثاً إعادة الإدماج والأمن ٢٠
الوضع الأمني الحالي ٢٠
المخاطر الأمنية المرتبطة بإعادة الإدماج ٢٢
أهمية إشراك المجتمعات المحلية ٢٤

رابعاً إعادة الإدماج الاقتصادي ٢٥
السياق الاقتصادي ٢٥
الاعتبارات التي يجب التنبه لها في إعادة الإدماج الاقتصادي ٢٦
الدروس المستفادة من البرامج الأخرى ٢٧
نقاط الضعف في التخطيط الحالي لإعادة الإدماج الاقتصادي ٢٩

خامساً إعادة الإدماج الاجتماعي والمصالحة ٣١

سادساً الخاتمة ٣٣

الحواشي ٣٥
المراجع ٤٣
نبذة عن المؤلفة ٤٧
شكر وتقدير ٤٨

مصطلحات ومختصرات

اتفاقية السلام الشامل	*CPA*
مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة	*CSSAC Bureau*
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	*DDR*
حكومة الوحدة الوطنية	*GNU*
حكومة جنوب السودان	*GoSS*
خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة	*ICRS*
برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت	*IDDRP*
برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكامل	*IDDRS*
شخص نازح داخلياً	*IDP*
وحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	*IUNDDR Unit*
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	*JICA*
برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات	*MYDDRP*
حزب المؤتمر الوطني	*NCP*
منظمة غير حكومية	*NGO*
طلب تقديم عروض	*RFP*
لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج	*RTCC*
القوات المسلحة السودانية	*SAF*
مجموعة ذوي احتياجات خاصة	*SNG*
الجيش الشعبي لتحرير السودان	*SPLA*
الحركة الشعبية لتحرير السودان	*SPLM*
مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	*SSDRC*
قوات دفاع جنوب السودان	*SSDF*
جهاز شرطة جنوب السودان	*SSPS*
إصلاح القطاع الأمني	*SSR*
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	*UNDP*
بعثة الأمم المتحدة في السودان	*UNMIS*
النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة	*WAAFG*

ا. مقدمة

بدأت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات المسلحة السودانية أخيراً في الشمال والجنوب والمناطق الثلاث في العام ٢٠٠٩، بعد مرور أربع سنوات على دعوة اتفاقية السلام الشامل الطرفين إلى القيام بذلك.[١] وكان قد تمّ ملء الفترة الفاصلة بمفاوضات وعمليات تخطيط مطولة، وإنشاء مؤسسات وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتعاون مع الوكالات الدولية. وقد أدى هذا التأخير إلى بدء العملية قبل سنتين فقط من نهاية فترة الست سنوات الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل والاستفتاء بشأن حق الجنوب في تقرير المصير المزمع إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١،[٢] في وقت تشهد فيه البلاد انعداماً للأمن وتوترات سياسية واضطراب مالي.

على الرغم من هذا التأخير، ثمة آمال كثيرة معقودة على هذه العملية في الجنوب، مع العلم أن مختلف الأفرقاء يعتبرونها كوسيلة لتحقيق غايات مختلفة: الحدّ من الأموال التي تنفق على مرتبات عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ والحد من انعدام الأمن. تتعايش هذه الآمال جنباً إلى جنب مع القلق المتزايد بشأن الجدوى العامة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمخاطر التي ينطوي عليها تنفيذها.

تشتمل ورقة العمل هذه على نظرة نقدية إلى المرحلة الأولى الجارية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، وتحديداً إلى مكون إعادة الإدماج. وهي توجز الطريقة المتبعة حالياً لتنفيذ هذه العملية، فضلاً عن التقدم المحرز حتى تاريخها. كما تناقش الورقة ديناميات وتحديات إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية في ضوء البيئة الأمنية الحالية، وتبحث في سبل الحدّ من مخاطر زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن بسبب هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، تنظر الورقة في جدوى إعادة الإدماج الاجتماعية والاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من السياق الاجتماعي والاقتصادي والتركيبة الاجتماعية الخاصة للمجموعة الأولى من المقاتلين السابقين الذين ستتم إعادة إدماجهم. كما أنها تبحث في الدروس المستفادة من إعادة إدماج العائدين والنازحين داخلياً لتسليط الضوء على كل من التحديات والفرص المستقبلية التي قد تنجم عن إعادة الإدماج الناجحة والمستدامة للمقاتلين السابقين.

من النتائج الرئيسية لهذا التقرير:

- في ضوء التصور والتخطيط الحالي، وفي ظلّ غياب الدعم على المدى الطويل والمتابعة استناداً إلى التمويل المضمون، من غير المرجّح أن تؤدي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى تحسينات في الانتعاش والنمو الاجتماعي والاقتصادي.
- إن مشاركة المجتمعات المحلية، بما في ذلك السلطات المحلية، في التخطيط لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها ليست بعد كافية، مما يزيد من خطر انتشار المعلومات المضللة والتصورات الخاطئة والتوقعات غير الواقعية.
- إن قرار اعتماد برنامج إعادة إدماج فردي المنحى بدلاً من ذلك المجتمعي يلقي بأعباء إعادة

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيسي على عاتق المجتمعات التي تستوعب المقاتلين السابقين. لا يمكن لهذه الدينامية الاستدامة إذ أن أوضاع المجتمعات الاقتصادية غالباً ما تكون أسوأ من أوضاع المقاتلين السابقين.

- نظراً إلى الوضع الأمني الهش في جنوب السودان، ثمة خطر بالمزيد من زعزعة الاستقرار إذا لم يتم ربط إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو أوثق بجهود أوسع نطاقاً في مجال توطيد الأمن المجتمعي وبناء السلام وضبط الأسلحة الصغيرة وأعمال الشرطة وإصلاح القطاع الأمني وغيرها من المجالات المتصلة بالأمن.
- إن مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم اختيارها للمرحلة الأولى من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي مجموعات مستهدفة صعبة، تتطلب استراتيجيات وأحكاماً خاصة من أجل إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، غير متوفرة حالياً.
- على الرغم من عمل مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتحديد ومعالجة نقاط الضعف في هذه العملية، فقد بدأت إعادة الإدماج قبل قيام عملية تخطيط كافية. لقد باشرت المفوضية مع شركائها بمراجعة الإجراءات في ضوء الدروس المستفادة خلال الأشهر الأولى من العملية.
- على الرغم من تحسن مستوى التواصل والتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية والدولية على مستويي ولاية جوبا والبلد ككل، فهو لا يزال غير كاف.

وكانت أنشطة إعادة الإدماج قد بدأت للتو عندما تم الانتهاء من المسودة الأولية لهذه الورقة في أواخر العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من تحديثها في آذار/مارس ٢٠١٠، فهي تركز بشكل كبير على التحديات العامة التي تعترض إعادة الإدماج بدلاً من النجاحات أو الإخفاقات المحددة التي أحرزها البرنامج حتى تاريخ هذه الوثيقة.

٢. برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: الخطط والتقدّم المحرز

الخلفية

لقد التزم كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان بنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج[٣] المقاتلين السابقين كجزء من اتفاقية السلام الشامل التي أبرمت في العام ٢٠٠٥. يمكن العثور على أحكام هذه العملية في بروتوكول اتفاقية السلام الشامل المتعلق بالترتيبات الأمنية. لقد تمّ تصميم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان كعملية وطنية، تقودها وتملكها الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية والمحلية – على وجه التحديد مفوضيات ومجالس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وهي مدعومة فنياً ومالياً من قبل جهات خارجية (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، الملحق الأول، الفقرات ٢٤–٢، ٢٤–٣). النظير الدولي الرئيسي هي وحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. تقع مسؤولية نزع السلاح من المرشحين لهذه العملية على عاتق الجيشين النظاميين في البلاد – القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. أمّا التسريح، فيحظى بدعم من قبل بعثة الأمم المتحدة في السودان، في حين يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيادة في دعم إعادة الإدماج، وذلك في ظل تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين والمنظمات غير الحكومية الوطنية.[٤]

يأتي تمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من عدة مصادر: حكومة الوحدة الوطنية؛ حكومة جنوب السودان، خاصة للشق المتعلق بنزع السلاح؛ إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام للشق المتعلق بالتسريح؛ وغيرها من الجهات المانحة الدولية لإعادة الإدماج (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٨). في تموز/يوليو ٢٠٠٩، بلغ مجموع الموازنة المطلوبة لإعادة إدماج المجموعة الأولى من المقاتلين السابقين في جنوب السودان والمناطق الثلاث بحسب تقديرات مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حوالي ١٣٥ مليون د.أ. وقد خصصت الجهات المانحة الدولية مبلغ ٥٣,٤٣٩,٩٩٣ د.أ. لتغطية تكاليف المشاركين في العملية البالغ عددهم حوالي ٢٥,٣٦٥ شخصاً. ممّا يخلّف عجزاً قدره ٨٧,٥٩٢,٩٦٠ د.أ. للمرشحين المتبقين[٥] (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٩). لقد طلبت المفوضية تمويلاً إضافياً من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين في تموز/يوليو ٢٠٠٩، فتم منح ٤٠ مليون د.أ. للجنوب في الفصل الأول من العام ٢٠١٠.[٦]

لا تشير اتفاقية السلام الشامل إلى وجود تاريخ محدد لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا عند ذكر مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة. بدلاً من ذلك، تشجع هذه

الاتفاقية الطرفين على «أن يسمحا بالتسريح الطوعي، تسريح غير الأساسيين (الجنود الأطفال والمسنين والمعوقين) خلال السنة الأولى من الفترة الانتقالية»، أي العام ٢٠٠٥ (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، الملحق الأول، الفقرة ١٩). لقد بدأ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجنود الأطفال في الواقع قبل بداية العام ٢٠٠٥، وهو مستمر منذ ذلك الحين.[٧]

لقد كان التقدم بطيئاً منذ العام ٢٠٠٥. أنشأت حكومتا الشمال والجنوب مؤسسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل لقيادة هذه العملية، بما في ذلك المجلس الوطني لتنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومجلس الجنوب لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية شمال السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد قامت هذه المؤسسات لاحقاً بتعديل أو تشكيل شراكات جديدة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في السودان واليونيسيف، إلى جانب وضع مخططات برامج واستراتيجيات توجيهية. غير أن اتخاذ الإجراءات العملية قد تأخر بسبب حساسية العمليات والقرارات المتصلة بالقوات المسلحة، فضلاً عن المنافسة القائمة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة على الأدوار والمسؤوليات.[٨]

لقد ساعد تعيين رئيس جديد استباقي لمفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العام ٢٠٠٨ على تحريك عجلة البرنامج في العام ٢٠٠٩، لا سيما في الجنوب. ومن المفارقات أن الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠ قد ساهمت بدورها في التقدم المفاجئ المحرز في تنفيذ البرنامج. وبما أن اقتصاد السودان يعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط،[٩] التي انخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة، فقد كان العديد من المسؤولين في حكومة جنوب السودان حريصين على الحدّ من الرواتب المرهقة لعناصر الجيش والموظفين الحكوميين. فبدت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

اتفق كلا الفريقان في اتفاقية السلام الشامل على تسريح وإعادة إدماج ٩٠,٠٠٠ جندي من كل جهة – القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان – من خلال نهج تدريجي، يمتد حتى العام ٢٠١٢ (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٩).[١٠] تشمل المرحلة الأولى ٣٠,٠٠٠ عنصر من المقاتلين السابقين في المناطق الثلاث الخاضعة لإدارة حكومة الوحدة الوطنية، و٣٤,٠٠٠ عنصر في الجنوب تحت إشراف حكومة جنوب السودان. في المناطق الثلاث، بدأت هذه العملية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ابتداءً من ولاية النيل الأزرق ووصولاً إلى ولاية جنوب كردفان؛ أمّا في الجنوب، فقد بدأت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، في ولاية وسط الاستوائية (ستيفن وناكينمانغولي، ٢٠٠٩)، ولاحقاً في ولاية البحيرات.[١١]

على الرغم من الالتزام البادي على كلا الفريقين لاستكمال المرحلة الأولى، فلا يبدو توقع استكمال معالجة أوضاع ١٨٠,٠٠٠[١٢] جندي في الوقت المحدد أمراً واقعياً (جبريهوت، ص. ٤٥). يشير المشككون إلى محدودية الموارد والقدرات المؤسسية المتاحة لمعالجة هذا العدد الكبير من الجنود قبل العام ٢٠١٢، لا سيما في ضوء الاضطرابات السياسية التي قد تنجم عن الاستفتاء بشأن حق الجنوب في تقرير المصير المنصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل (هيمر، ٢٠٠٩، ص. ٢١).

نهج إعادة الإدماج المصممة بحسب الاحتياجات الفردية

تعرّف مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إعادة الإدماج على أنها:

> عملية يكتسب المقاتلون السابقون بموجبها مركزاً مدنياً ويحظون بالدعم لتطوير سبل رزق مستدامة. لذا، فمن المفترض أن تكون عبارة عن عملية اجتماعية واقتصادية على حد سواء (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٨، ص. ١٠).[١٣]

لتحقيق هذا الهدف، تتخذ وثيقة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المدونة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات – نهجاً فردي المنحى بدلاً من النهج المجتمعي لإعادة الإدماج. وهي تنص على وجوب تلقي المقاتلين السابقين المؤهلين وعناصر مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة «حزم مساعدة فورية لدعم إعادة إدماجهم على نحو فعال من خلال تزويدهم بسبل لكسب العيش» (برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات، ٢٠٠٨، ص. ١١). يفترض بكل مقاتل سابق الحصول على حزمة بقيمة ١,٧٥٠ د.أ. يتم تأمين ١,٥٠٠ دولار من هذا المبلغ من خلال مساهمات المجتمع الدولي، في حين يكون مصدر الـ٢٥٠ دولاراً من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٨، ص. ٨).[١٤] في حين أن حكومة الوحدة الوطنية تمتلك الموارد المالية لتغطية حصتها، فحكومة جنوب السودان لن تكون قادرة على فعل الشيء نفسه. ويبقى أن نرى ما إذا كان سيتم توفير التمويل من خلال مصادر أخرى، مثل الجهات المانحة الدولية.

هذا النهج الفردي هو استعادة لنماذج سابقة من التخطيط. في اتفاقية السلام الشامل، كما في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت الذي تم إقراره رسمياً من قبل حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية في العام ٢٠٠٦، كانت نقطة ارتكاز إعادة الإدماج مجتمعية المنحى، وذلك لهدف إفادة كلّ من المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية على حد سواء.[١٥] غير أن الخوف من تحويل الأموال المخصصة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لاحقاً إلى برامج الانتعاش وإعادة الإعمار الطويلة الأجل قد أدى إلى تغيير هذا النهج. وكانت النتيجة، التي تمت الموافقة عليها في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، التركيز على الأفراد في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات الذي كان قد حلّ محل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت (برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات، ١٠٠٨، ص. ١١–١٢).

على الرغم من تحول نقطة التركيز إلى الأفراد، فمن المتوقع – أقله على الورق – أن يؤدي هذه البرنامج أيضاً إلى إفادة المجتمع المحلي. غير أن اقتراح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات بأن يصبح المقاتلون السابقون المعاد إدماجهم بمثابة «عناصر تحفيزية» اقتصادية لمجتمعاتهم[١٦] يبدو كنوع من التفاؤل المفرط. في الواقع، لقد أقرّت مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمحدودية آثار النهج

الفردي وهي تبذل حالياً جهدها لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في البرنامج. وكجزء من هذه الحملة، تؤكّد المفوضية على وجود خيارات لتوسيع نطاق المساعدة لتشمل المجتمعات المحلية وإدراجها في استراتيجية انتعاش أوسع، على أن يُصمم برنامج منفصل لذلك.

التنسيق مع البرامج الأخرى

تعترف مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعدم وجوب التعامل مع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل منعزل، وإنما ربطها وتنسيقها مع البرمجة في القطاعات الأمنية والإنسانية والإنمائية لتحقيق النتائج المستدامة والمتكاملة.[١٧] على الرغم من ذلك، قد يفتقر هذا الموقف للواقعية نظراً إلى عدم جهوزية حكومة جنوب السودان حالياً والنقص في التمويل اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وأمن المجتمع؛ ضعف التنسيق بين الشركاء الخارجيين والوطنيين الآخرين؛ الغموض الذي يلف نتائج استفتاء الجنوب في العام ٢٠١١؛ وأخيراً وليس آخراً، النقص المستمر في عدد الموظفين المؤهلين في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نفسها.

في الواقع، فإن نقطة تركيز التنسيق المتعدد القطاعات بشكل عام محدودة وغير كافية. سيتم تنفيذ أنشطة إعادة الإدماج من خلال الوزارات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وغيرها من الوكالات، وذلك بقيادة مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طلب تقديم عروض لتنفيذ مجموعات برامج إعادة الإدماج الاقتصادي في ولايات شرق ووسط وغرب الاستوائية وولاية البحيرات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).[١٨] لكن، وفي حين شدد طلب تقديم العروض على أهمية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الدمج كوسيلة لاستعادة الأمن وتعزيزه،[١٩] لم يشترط اتصال جهود إعادة الإدماج الاقتصادي بشكل صريح ببرامج تعزيز أمن المجتمع.[٢٠] فكان ذلك نقطة ضعف كبيرة نظراً للتكامل بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من البرامج المتصلة بالأمن.

لقد حاولت مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التعويض عن ذلك من خلال محاولة تحسين التنسيق بين مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والداخلية والخارجية. فنظمت عدداً من الاجتماعات وورش العمل لإبلاغ الجهات الفاعلة الحكومية (بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة في جنوب البلاد) والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات المجتمع المدني الفاعلة عن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعزيز التعاون في ما بينها. كما تعقد المفوضية أيضاً اجتماعات تنسيق كل أسبوعين مع الشركاء المعنيين والوزارات الرئيسية من خلال لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج. غير أن المشاركة في هذه الاجتماعات لا تزال محدودة، وذلك جزئياً بسبب استنفاد طاقات المنظمات والوزارات من جرّاء التحديات الأخرى. تتخوف المفوضية من أن يؤدي هذا النقص في المشاركة الناشطة إلى تقويض نجاح تنفيذ برنامج نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن فرص التعاون تخضع لمزيد من القيود بسبب افتقار الوزارات المعنية بالقطاعات الأساسية لأنشطة إعادة الإدماج للتمويل المخصص لهذه الجهود.[٢١]

على الرغم من ذلك، فقد تمّ إحراز بعض التقدم، مثل ذلك المحرز في التعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الجنسانية في برامج التدريب وفرص إعادة الإدماج الاقتصادي، فضلاً عن إعادة إدماج النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة. يخضع موظفو المفوضية للتدريب على بناء القدرات، وقد وافقت لجنة الخدمة المدنية على تعيين ما لا يقلّ عن ٨٨ موظفاً جديداً في المفوضية.[٢٢]

مواصفات المرشحين للمرحلة الأولى

إن المرحلة الأولى من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مفتوحة في المقام الأول أمام الأفراد المؤهلين من مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة. من بينهم: (أ) الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يعتبرون غير قادرين على العمل؛ (ب) الأشخاص فوق سن التقاعد أي الستين عاماً؛ (ج) النساء المقاتلات؛ و(د) النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة، اللواتي ساهمن إلى حد كبير في الحرب من دون الاشتراك فعلياً في القتال (حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٩). يُفترض بكافة النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة[٢٣] الخضوع لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لذوي الاحتياجات الخاصة (يُرجى مراجعة المربع ١)، في حين يسمح للمجندات الإناث الأصحاء اللواتي لم يبلغن بعد سن التقاعد البقاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان في حال رغبن في ذلك.[٢٤] أمّا الأطفال والشباب دون الـ١٨ عاماً، الذين يحظر انتماؤهم إلى القوات المسلحة بموجب القانون الدولي، فهم يخضعون لعمليات نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج منفصلة بقيادة مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واليونيسيف. ثمة مشاورات جارية حالياً بين اليونيسف والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانية زيادة التعاون واستخدام الموارد للاستمرار بتسريح من هم دون الـ١٨ سنة.[٢٥]

بالإضافة إلى مجموعات ذوي الاحتياجات الخاصة، سيتمّ النظر في مسألة شمل الأفراد الآخرين الذي يطالبون طوعاً بتسريحهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان – بسبب عثورهم مثلاً على خيارات أخرى مدرة للدخل أو إصابتهم بصدمات نفسية من جرّاء التجارب التي مروا بها خلال الحرب – في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٢٦] إن الأفراد المسرحين بمبادرة منهم منذ اتفاقية السلام الشامل مؤهلون لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طالما أنهم يندرجون في واحدة من الفئات المبينة أعلاه.[٢٧] أمّا المقاتلون السابقون الذين تم دمجهم في الشرطة أو العمل في السجون أو قطاع الحياة البرية، فهم غير مؤهلين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

خلال مرحلة التخطيط لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العامين ٢٠٠٧–٢٠٠٨، جمع الجيش الشعبي لتحرير السودان بيانات سابقة لعملية التسجيل في كافة أنحاء جنوب السودان عن السن والجنس ورتبة المرشحين للعملية، فضلاً عن عدد السنوات التي قضوها

في الجيش[٢٨] وموطنهم الأصلي والمكان الذي يودون العودة إليه وخياراتهم المفضلة المتصلة بإعادة الإدماج الاقتصادي.

لقد أظهرت بيانات ما قبل التسجيل أن الغالبية العظمى من المرشحين للمرحلة الأولى من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كانوا من الرجال، وأن أكثر من ٥٠ في المائة كانوا ذوي إعاقة. أكثر من ٦٨ في المائة قد خدموا في الجيش لمدة لا تقلّ عن ١٨ عاماً، و١٤ في المائة لمدة تراوحت بين ١٢ و١٨ سنة. إثنان في المائة فقط من المرشحين كانوا يتبوأون رتباً عسكرية عالية (لواء، ملازم فريق أول، وملازم فريق ثان)، في حين أن ٤٤ في المائة كانوا جنوداً.[٢٩] وقد أشارت البيانات إلى أن معظم المقاتلين السابقين أرادوا العودة إلى ولايتهم الأصلية بعد عملية التسريح. لم يتم جمع أي معلومات عن المستوى العلمي أو المهارات.

غير أن البيانات الأخيرة حول عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفعلية في مانغالا، ولاية وسط الاستوائية (حزيران/يونيو – آب/أغسطس ٢٠٠٩)، تشير إلى وجود تباين شديد في مواصفات المرشحين. فقد شملت العينة التي ضمّت ١,٨٥٩ مرشحاً في مانغالا نسبة نساء أعلى بكثير مما كان متوقعاً (٣٩ في المائة مقابل ٩ في المائة بحسب بيانات ما قبل التسجيل)؛[٣٠] ونسبة أقل بكثير من ذوي الإعاقة (٩ في المائة فقط مقارنة بـ٥٠ في المائة)؛ ونسبة أكبر من الشباب مع فترات خدمة أقصر في الجيش.[٣١] وقد تمّ تأكيد هذه المواصفات في رومبيك، حيث فاقت نسبة النساء اللواتي تم نزع السلاح منهن وتسريحهن الـ٧٠ في المائة.[٣٢] لذا، فيجب تعديل تدابير إعادة الإدماج وفقاً لهذه البيانات. فستدعو الحاجة، بشكل خاص، إلى زيادة التركيز على الفرص المتاحة للمقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة. وسيكون لذلك تأثير على المرافق والخدمات الصحية فضلاً عن نهوج وأنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي؛ كما أنه سيستلزم التوعية على الشؤون الجنسانية في المجتمعات المضيفة. وقد أفيد عن مباشرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تغيير المستلزمات استجابةً لهذه النتائج (دنغ، ٢٠١٠؛ يُرجى أيضاً مراجعة المربع ١).[٣٣]

في حين أن بيانات ما قبل التسجيل أوحت بأن المرشحين للتسريح يفضلون العودة إلى مناطقهم الأصلية، غير أن الحالات المسجلة في مانغالا تشير إلى رغبة الكثيرين في البقاء في مدن مثل جوبا حيث يأملون التمتع بقدرة وصول فضلى إلى الخدمات العامة وفرص العمل، أو العودة إلى ولايات أخرى غير تلك التي قدموا منها. بالفعل، لن تتمكن عملية التخطيط الحالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب من تحقيق التوقعات المذكورة للعديد من المرشحين.[٣٤] من بين الفوائد الأخرى الطويلة الأمد، يتوقع بعض المقاتلين السابقين الحصول على التعليم المجاني لأبنائهم ومعاشات تقاعدية مقابل خدمتهم العسكرية.[٣٥] لا تقدّم حكومة جنوب السودان معاشات تقاعدية للجيش بسبب القيود المالية، غير أنها أشارت إلى احتمال قيامها بذلك في المستقبل. وهذه مسألة حساسة إذ أن المقاتلين السابقين الذين كانوا مجندين رسمياً في القوات المسلحة السودانية يتلقون معاشات تقاعدية في شمال البلاد.

المربع ١ **تسريح المقاتلات الإناث والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة**

طوال فترة الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣ – ٢٠٠٥)، شكّلت المقاتلات الإناث والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة جزءاً من القوات المقاتلة، غير أن أعدادهن لم تسجل أبداً رسمياً. على الرغم من تحولهن إلى أهداف للعنف الجنسي إثر الانشقاق في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في العام ١٩٩١، انضمت العديد من النساء إلى قوات (وذلك غالباً بشكل غير رسمي) لدعم النضال أو لحماية أنفسهن. في العام ١٩٨٦، تم تشكيل كتيبة البنات، واستمر تجنيد النساء ضمن كوادر مختلطة (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨).

لقد تم إدراج المقاتلات الإناث والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة تحديداً في برنامجي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت والمتعدد السنوات، استناداً إلى الالتزامات الواردة في اتفاقية السلام الشامل وفي قراري مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ و١٥٩٠ المتعلقين بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٠؛ ٢٠٠٥). في الممارسة العملية، وكما أظهرت عملية التقييم التي كلف إجراؤها في أواخر العام ٢٠٠٩، فقد كان من الصعب التعرف إلى هؤلاء النساء، خاصة المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة. في حين أن العديد من النساء في جنوب السودان يشعرن بأنهن قد ساهمن في الحرب ويعتبرن أنفسهن نساء مرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة، غير أنه لا يمكن التحقق من مراكزهن على أساس قوائم الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتضمن مرتبات الجنود وبالتالي لا تشمل هؤلاء النساء (دنغ، ٢٠١٠، ص. ٢).

في الواقع، يشير البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل واضح إلى الحاجة لاعتماد معايير صارمة لتحديد النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة، وذلك «للتوصل إلى عدد معقول من المرشحين المؤهلين للاستفادة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والممكن دعمهم مالياً... قياساً على العدد اللازم لتعزيز البيئة الأمنية من أجل ترسيخ عملية السلام» (حكومة الوحدة الوطنية، ٢٠٠٧، الفقرة ١٨). يشير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى ضرورة إثبات كل امرأة تسعى للتأهل لمركز المرأة المرتبطة بالقوات والجماعات المسلحة أنها تستوفي الشروط التالية:

- أن تكون قد قدمت خدمات دعم أساسية إلى الجيش في الماضي غير أنها قد سرّحت بشكل تام وألا تكون مرتبطة حالياً بأي صلة بالجيش.
- أن تكون قد أقامت في ثكنات أو مخيمات عسكري أو في محيطها.
- أن تكون في الثامنة عشرة وما فوق.
- أن تكون قد تنقلت مع الجيش أثناء تأديتها لمهامهم وبالتالي عاشت بعيداً عن مجتمعها.
- أن تكون قد عاشت في مناطق حرب.
- أن يتمكن أحد قادة المجتمع المحلي من التعرّف إليها.
- ألا تكون معالة من قبل جندي أو أرملة جندي (حكومة الوحدة الوطنية، ٢٠٠٧، الفقرة ١٨–أ).

وفقاً للتقرير التقييمي، لقد أثارت معايير الأهلية بعض الإشكاليات. لذا، فقد أعيد تحديدها في الإجراءات التشغيلية الموحدة التي باتت تفرض على الجيش الشعبي لتحرير السودان وضع قوائم رسمية بأسماء النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة. سيتم جمع البيانات بشكل مستقل من كل امرأة يرد اسمها في القائمة لكي يُصار إلى التحقق من أهليتها لاعتبارها مرتبطة بالقوات والجماعات المسلحة من قبل فريق ثلاثي الأطراف، يضم كلاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[٣٦] تبحث المفوضية في تطبيق برنامج خاص لإعادة الإدماج المجتمعي للنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة خارج إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وذلك لتلبية احتياجاتهن على نحو أفضل، غير أن النقص في التمويل المتاح قد يشكل عقبة أمام هذا النوع من المبادرات (دنغ، ٢٠١٠، ص. ٢، ٤).

من المتوقع أن يتم قبول المقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة بسهولة في بعض المجتمعات، في حين أنهن قد يواجهن بعض التحديات في مجتمعات أخرى بسبب التقاليد المحلية والمحرمات الثقافية. لمواجهة مثل هذه التحديات، يتعاون كل من مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الشؤون الجنسانية، ملتمسين الخبرة الفنية من مستشار في الشؤون الجنسانية في المفوضية.[٣٧]

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في مواقع معينة خصيصاً للتسريح. ما إن يتم تحديدهم وتسجيلهم رسمياً من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، يتلقى المرشحون بطاقات التعريف الخاصة بالتسريح وتتم مقابلتهم من قبل موظفي مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للحصول على معلومات شخصية أساسية، بما في ذلك مكانهم المفضل لإعادة الإدماج وحزمة إعادة الإدماج المفضلة لديهم. تشكّل البيانات الناجمة عن هذه المقابلات أول معلومات يمكن الوثوق بها إلى حد ما لاستخدامها في التخطيط لإعادة الإدماج.[٣٨] عقب المقابلات الأولية، يخضع المرشحون أولاً لفحص طبي كما يتلقون إرشادات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، ومن ثم يتم إبلاغهم عن الدعم الاقتصادي والاجتماعي المتاح لهم، فضلاً عن حقوقهم وواجباتهم في إطار برنامج إعادة الإدماج.

لقد حصل المشاركون في المجموعة الأولى من الحالات – التي اتبعت الخطة والجدول الزمني الأوليين المصممين للتسريح وإعادة الإدماج قبل المراجعة – على قسيمة إحالة إلى خدمات المشورة في مكتب مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولاية التي اختاروها لإعادة الإدماج. بعد مرور عشرة أسابيع، كان يتوقع منهم التسجل لدى وحدة خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة داخل مكتب المفوضية في ولايتهم. ونظراً إلى صعوبة هذا الإجراء، تم تغييره في وقت لاحق (يُرجى مراجعة أدناه). في الختام، تلقى المقاتلون السابقون حزمة الدعم لإعادة الاستيعاب المؤقت،[٣٩] التي تتألف من منحة نقدية بقيمة ٨٦٠ جنيه (٣٢٠ د.أ.) ومواد غير غذائية وقسيمة غذائية لفترة ثلاثة أشهر لأسرة مكونة من خمسة أفراد؛ وقد افترض بهم استخدام سبلهم الخاصة للعودة إلى مواطنهم الأصلية أو أي مكان كانوا يرغبون في الاستقرار فيه.

بحلول آذار/مارس ٢٠١٠، كانت كافة وحدات خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة، باستثناء تلك في ولايتي الوحدة وأعالي النيل – اللتين ستكونان آخر ولايتين تُنفذ فيهما عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – قد أنشئت. يزوّد كل مكتب من مكاتب خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة المقاتلين السابقين بالمشورة والمعلومات الإفرادية بشأن الخيارات المحتملة لسبل الرزق، فضلاً عن الدعم النفسي والاجتماعي وغيره من أشكال الدعم. يجدر بالمقاتلين السابقين، بالاشتراك مع المستشارين، تحديد خيار سبل الرزق، وبالتالي حزمة إعادة الإدماج الاقتصادي، الأنسب لهم على أساس احتياجاتهم ومهاراتهم ومصالحهم ومواردهم المحلية الفردية. كما يتم النظر في تقديم المزيد من الدعم لذوي الإعاقة والمقاتلات الإناث والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة.

في المرحلة الثالثة من إعادة الإدماج، سيتم تزويد المقاتلين السابقين بالدعم اللازم لتطوير سبل جديدة للرزق. تبعاً للحزمة الاقتصادية، سيشمل ذلك التدريب وبناء القدرات والمعدات للزراعة وتربية الحيوانات (بما في ذلك مصائد الأسماك والحراجة)؛ تنمية المشاريع الصغيرة؛ التدريب المهني؛ أو تعليم الكبار. يتم تقديم أنشطة إعادة الإدماج هذه من قبل الشركاء الدوليين والوطنيين الذين يتعاونون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال عملية طلب تقديم العروض. من المتوقع أن ينخرط

المقاتلون السابقون في البرامج بعد تلقيهم المشورة الإفرادية بثمانية أسابيع؛ ولكن استناداً إلى الدروس المستفادة من الحالات في مانغالا والتعديلات اللاحقة، يمكن اختصار هذا الإطار الزمني إلى ٤ – ٨ أسابيع.

بحلول آذار/مارس ٢٠١٠، بعد تأخير دام عدة أشهر، كان قد تم التوصل إلى اتفاقيات لتنفيذ برامج إعادة الإدماج مع شركاء لثماني ولايات. من هؤلاء الشركاء منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الألمانية للتعاون الفنّي والمنظمة الدولية للهجرة وشبكة العمل لمساعدة أفريقيا ومشروع تعزيز المهارات الأساسية والتدريب المهني التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وكان الأخير أول مشروع يوفّر التدريب التعليمي للمقاتلين السابقين في العام ٢٠٠٩. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضاً دعوة محددة لتقديم المقترحات إلى المنظمات غير الحكومية المحلية.[٤٠]

لذا، فالعملية الممتدة من التسريح إلى خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة ومن ثم إلى بداية أنشطة إعادة الإدماج الفعلي طويلة وثمة خطر بنشوء شعور بالإحباط لدى المقاتلين السابقين، كما يتضح من شكاوى المشاركين. يرى البعض أن المنحة النقدية غير كافية لتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، مما يضطرهم إلى البحث عن سبل أخرى للدخل. وقد يترتب عن ذلك آثار على صعيد الأمن المحلي. ثمة جهود جارية حالياً لتقصير الفترات الفاصلة بين مختلف المراحل وذلك لتوفير الدعم بشكل أسرع وأنسب، على الرغم من صعوبة ذلك حسبما تبيّن حتى هذا التاريخ.[٤١]

الدروس المستفادة من مانغالا في وسط الاستوائية

لقد تحول برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مانغالا، في ولاية وسط الاستوائية – وبدرجة معينة، ذلك الذي بدأ تنفيذه مؤخراً في روميبيك، ولاية البحيرات – إلى حالة اختبارية لإعادة الإدماج في المناطق الأخرى. تتراوح الدروس المستفادة من رداءة بيانات ما قبل التسجيل التي جمعها الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى التعرّف إلى تحديات لوجستية معينة، مثل عمليات شحن المواد الغذائية وقدرة الوصول إلى المواقع والأسواق. كما أن الملاحظات والاقتراحات المتصلة بتطبيق البرنامج في مانغالا قد مكنت أيضاً من تسجيل توقعات المقاتلين السابقين ومخاوفهم المتصلة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وصقل آليات العمليات والتعاون بين مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووحدة الأمم المتحدة المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجهات الفاعلة الأخرى. لقد خضعت المجموعة الأولى التي ضمت ٢,٩٦٨ مقاتلاً سابقاً لنزع السلاح والتسريح خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو ٢٠٠٩ ونهاية آذار/مارس ٢٠١٠: شملت الحالات ٢,١١٦ مقاتلاً في مانغالا و٨٥٢ مقاتلاً في روميبيك.[٤٢] بدأت خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، كان حوالي ٢,٢٠١ من المقاتلين السابقين قد تلقوا المشورة وكانوا في انتظار حزم إعادة الإدماج.[٤٣] وبحلول نهاية العام ٢٠٠٩، كان ٦٢ مشاركاً قد تخرجوا من دورات التدريب المتصلة بإعادة الإدماج والتي قامت بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.[٤٤] لكن، بشكل عام، فقد كان

التقدم أبطأ من المتوقع، إذ تبيّن أنه من المستحيل تقديم المشورة الإفرادية لـ٥٠ مقاتلاً سابقاً في اليوم الواحد كما كان مقرراً في البداية.

لذا، فلا تزال هذه العملية متأخرة عن موعدها.[٤٥] فبموجب الخطة الأصلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كان لا بد من استكمال عملية إعادة الإدماج للمجموعة الأولى من الـ٣٤,٠٠٠ مقاتل سابق في جنوب السودان بحلول منتصف العام ٢٠١٠ (فراي، ٢٠٠٩). غير أن التقديرات الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشير إلى أن ١٦,٠٠٠ مقاتل سابق فقط سيكونون قد خضعوا لهذه العملية بحلول نهاية العام ٢٠١٠، في حين أن الآخرين – بحسب التقدم المحرز في إنشاء المزيد من مواقع التسريح – سيكونون قد بدأوا العملية غير أنهم لم ينتهوا بعد منها.

غير أن مشاكل أخرى قد ظهرت أيضاً. فنظراً إلى ضغط الوقت والتوقعات العالية من البرنامج، بدأت عملية التسريح في وسط الاستوائية من دون وضع مخطط ملائم لإعادة الإدماج. ونظراً إلى محدودية قيمة القدرة التنبؤية لبيانات ما قبل التسجيل الأولية، كان من شبه المستحيل تخصيص برامج إعادة الإدماج لتتناسب مع خصائص وصفات معينة. كما أن العديد من عمليات التوصيف الاجتماعية والاقتصادية التي وفرت البيانات الأساسية للتخطيط لإعادة الإدماج كانت بحاجة إلى المراجعة بسبب عدم كفايتها أو رداءة نوعيتها.[٤٦] وقد تفاقمت المشاكل بسبب عدم إطلاق طلب تقديم العروض لأول مجموعة من حالات إعادة الإدماج حتى الشهر الثالث من عملية نزع السلاح والتسريح، أي قبل بضعة أسابيع على البداية الرسمية لإعادة الإدماج، مما لم يترك سوى فترة قصيرة للشركاء التنفيذيين الراغبين في الاستجابة لهذا الطلب. في النهاية، بدأت خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة وبعض أنشطة إعادة الإدماج في وسط الاستوائية قبل أن يتم تحديد الوكالات التي ستحصل على التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وكما ذكر أعلاه، كان من المقرّر تقديم المشورة على مستوى الولاية بعد عودة المقاتلين السابقين إلى مناطق إعادة الإدماج التي اختاروها من مواقع التسريح. وبما أن المشاركين في العمليات المنفذة في مانغالا كانوا قد قرروا العودة إلى مناطق مختلفة في كافة أنحاء جنوب السودان، سرعان ما أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدات خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة في كافة أنحاء المنطقة. غير أن العديد من المشاركين لم يكونوا قد عادوا بعد إلى المناطق التي اختاروها، مفضلين البقاء في جوبا؛ نتيجة لذلك، فهم لم يتلقوا بعد المشورة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتسمت عملية تلزيم الشركاء التنفيذيين بالإطالة المفرطة، وذلك جزئياً بسبب التأخر في إطلاق طلب تقديم العروض، مما جعل الفترة الفاصلة بين عمليتي نزع السلاح والتسريح وعملية إعادة الإدماج للمجموعة الأولى من الحالات طويلة للغاية. ولتفادي مواجهة صعوبات مماثلة خلال معالجة الحالات المقبلة، سيحصل المشاركون على كامل المشورة اللازمة في مواقع التسريح.

أمّا اليوم، ونظراً إلى إتمام عمليات التلزيم والتعاقد مع معظم الشركاء التنفيذيين الرئيسيين وبلوغ مراحل مختلفة من التخطيط أو تنفيذ إعادة الإدماج، من المتوقع أن تتواصل العملية بمزيد من السلاسة. ومن المتوقع أن يكون الشركاء في مواقع التسريح لضمان إدراك المشاركين لوقت مغادرتهم ووجهتهم وبمن ينبغي عليهم الاتصال للحصول على المزيد من التدريب والدعم المتصلين بإعادة الإدماج؛ وسيتمكن الشركاء التنفيذيون بالتالي من وضع الخطط

اللازمة والجداول الزمنية. لقد تم تحديد الأنشطة الرامية إلى سد الفجوة بين عمليتي نزع السلاح والتسريح (بما في ذلك تقديم المشورة) وعملية إعادة الإدماج (بما في ذلك التوعية ومحو الأمية). ولتسريع العملية بشكل عام، قد تعمد بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى إنشاء المزيد من المواقع (دنغ، ٢٠١٠، ص. ٣).[٤٧]

لدى حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمم المتحدة أسباب وجيهة للرغبة في الإسراع في تنفيذ المشروع وتلمّس نتائجه الإيجابية. غير أن قلة التخطيط قد أدت إلى تحول أجزاء من عملية إعادة الإدماج في مانغالا إلى نشاط مخصص بدلاً من برنامج قائم على تحليل ملائم للبيانات وتخطيط سليم. على الرغم من ذلك، تشير بيانات مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الدروس المستفادة ستسهل البرمجة في مناطق أخرى من جنوب السودان. تدعو مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى إلى البدء بالتخطيط لمرشحي المرحلة الثانية قريباً، مع الاستناد إلى الدروس المستفادة والتحديات التي تمت مواجهتها في المرحلة الأولى (دنغ، ٢٠١٠).

٣. إعادة الإدماج والأمن

الوضع الأمني الحالي

بعد مرور ما يقارب الخمس سنوات على توقيع اتفاقية السلام الشامل، لا يزال التوتر يسود الأوضاع الأمنية في الجنوب (ماك إيفوي ولو بران، ٢٠١٠؛ حركة السلام الهولندية "آي كي في باكس كريستي"، ٢٠٠٩، ص. ٧). تواجه حكومة جنوب السودان مهمة ضخمة تتمثل بإصلاح قطاعها الأمني، وقد يستغرق إنجازها عقوداً من الزمن. على الرغم من الشوط الذي قطع في وضع المفاهيم لجيش مهني وخاضع لإدارة مدنيين عبر قانون الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من الوثائق، لا يزال التنفيذ في مراحله الأولى، والقوى لا تزال مشرذمة بسبب خطوط التصدع السياسية والعرقية. غير أن الجيش ظلّ هو القوة الأمنية بحكم الأمر الواقع، نظراً إلى قلة تدريب وانتشار وتعبئة جهاز شرطة جنوب السودان الحديث. في الوقت نفسه، يعاني الجهاز القضائي من مشاكل جمة مما يكاد يشلّ عمله (لوكوجي، أباتنه وواني، ٢٠٠٩). لا يزال كل من حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان بعيدين عن ممارسة «احتكار السلطة» بالمعنى الوييبري للكلمة. فارتفاع عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين أيدي المدنيين لا يزال يشكل مصدر قلق ويساهم في تصاعد أعمال العنف والإصابات وانعدام الثقة. وما يزيد الطين بلة هو أن الحكومة الناشئة حديثاً لا تزال تكافح من أجل إثبات نفسها ووضع هيكلة حكم متسقة وفعالة، لا مركزية وقادرة على الوصول إلى السكان في المقاطعات والمناطق الإدارية (البايامات)[٤٨] – بما في ذلك تلك الواقعة في المناطق الريفية النائية – وعلى تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية.

لقد اشتدت حدة العنف والتنافس بين الفصائل السياسية والأفراد خلال فترة ما قبل الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠ (ماك إيفوي ولو بران، ٢٠١٠؛ أوما، ٢٠١٠)؛ ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع خلال الاستفتاء المقرر إجراؤه في الجنوب في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ إن التوترات القائمة ضمن صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان وبين الجيش والأحزاب الأخرى غالباً ما تقوم على أسس عرقية وقبلية أو تعكس ولاءات قديمة من زمن ما قبل الحرب لجماعات سياسية وعسكرية معينة. كما أن المنافسة بين هذه الجماعات تقوم في الكثير من الأحيان على المصالح الفردية أو الجماعية – السياسية والاقتصادية على حد سواء. ثمة اعتقاد سائد بأن بعض هذه التوترات داخل المجتمعات المحلية أو القبائل وفي ما بينها قد تمت تغذيتها من قبل بعض الأفراد على مستوى كل من جوبا والولاية والعاصمة خرطوم. ممّا يوحي بأن الصراعات المحلية تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية، الأمر الذي يزيد من زعزعة استقرار الوضع الأمني.

على سبيل المثال، فقد أدت الصراعات الدائرة بين قبيلتي النوير (لو نوير) والمورلي وبين النوير والدينكا وبين النوير وجيكاني نوير إلى زعزعة الاستقرار في ولاية جونقلي،[٤٩] ممّا يعكس عجز حكومة جنوب السودان عن حفظ الأمن على مستوى كل من الولاية والمقاطعة وعلى

المستوى المحلي. وقد شملت الهجمات نسبة متزايدة من عمليات القتل التي استهدفت النساء والأطفال، كما تكثر الشائعات حول إمكانية تورط قادة وأعضاء من «جماعات مسلحة أخرى» سابقة – مدموجة جزئياً فقط أو غير مدموجة على الإطلاق في الجيش الشعبي – في هذه الأحداث.[٥٠] لقد ازدادت حدة انعدام الأمن على الطرق وداخل المستوطنات، مع ارتفاع في عدد عمليات السرقة والاعتداء على السيارات وقتل المدنيين المبلغ عنها.

في وسط الاستوائية، شجع كبار القادة السياسيين، بمن فيهم رئيس حكومة جنوب السودان، سلفاكير، المجتمعات المحلية على تشكيل جماعات مسلحة للأمن الذاتي، لحماية أنفسهم من الجرائم وسرقة المواشي والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة الناشط في جنوب السودان منذ بعض الوقت.[٥١] في الوقت نفسه، فقد أطلق مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، بمن فيهم أيضاً سلفاكير، نداءات متكررة لنزع سلاح المدنيين، بالقوة إذا ما لزم الأمر (سودان تريبيون، ٢٠٠٩).[٥٢] يرى العديد في حكومة جنوب السودان أن ذلك هو السبيل الوحيد لخفض مستويات انعدام الأمن الحالية، على الرغم من أنه قد يؤدي أيضاً إلى المزيد من التصعيد لأعمال العنف. على سبيل المثال، كان لا بد من نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة كيوبت في ولاية البحيرات عند اندلاع أعمال العنف خلال حملة نزع للأسلحة بالقوة في العام ٢٠١٠،[٥٣] مكررين حملات نزع سلاح المدنيين القسرية التي تمت في ولاية جونقلي في العام ٢٠٠٦ والتي أثارت المقاومة المسلحة من جانب رجال قبيلة النوير، مما أدى إلى أعمال العنف التي أسفرت عن مقل المئات من أفراد القبيلة.

في السياق الحالي، ثمة مخاوف أيضاً بشأن ولاءات العديد من جنود الجيش الشعبي – للقبيلة أو للمنطقة أو لقائد معين أو لحكومة جنوب السودان. فالقادة والجنود يحملون معهم هويات شخصية وقبلية مركبة لا تزال تؤثر في أفعالهم. فقد عمدت وحدات الجيش الشعبي المتمركزة أو التي تم إرسالها إلى مناطق محددة لمنع النزاعات في بعض المناسبات إلى البقاء في ثكناتها أو الانقسام على أساس انتمائها العرقي أو الانضمام إلى صفوف الرجال من قبائلها. يشعر العديد من جنود الجيش الشعبي بعدم التقدير من جانب هذا الجيش كما أنهم قد واجهوا مشاكل طويلة الأمد في الحصول على رواتبهم. لذا، فيتورط بعض الجنود أحياناً، عندما يكونون في حالة سكر وغضب، في معارك أو يعمدون إلى مضايقة السكان المدنيين المحليين، وحتى إطلاق النار عليهم.

في بداية العام ٢٠٠٩، قطع المحاربون القدماء الطرق والمعابر الحدودية بين السودان وكينيا للضغط على حكومة جنوب السودان من أجل تسديد رواتبهم (الإذاعة السودانية، ٢٠٠٩). لا يزال جهاز شرطة جنوب السودان يفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة للتصدي لمثل هذه الحوادث بشكل فعال، سواء في المدن أو المناطق الريفية، على الرغم من تقدم عمليات التدريب في الآونة الأخيرة.[٥٤] لذا، فهنالك مخاوف كبرى ليس فقط حيال قدرة أجهزة الأمن في الجنوب ووكالات إنفاذ القانون على إرساء الأمن والحفاظ عليه، وإنما أيضاً بشأن احتمال تحولها هي إلى مصادر لتهديد الأمن (ماك إيفوي ولو بران، ٢٠١٠، ص. ٣٠–٣٢؛ لوكوجي، أباتنه ووانى، ٢٠٠٩).

المخاطر الأمنية المرتبطة بإعادة الإدماج

يقضي أحد أهداف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتعزيز الأمن في المجتمعات المحلية. غير أنها قد تؤدي إلى آثار عكسية في حال عدم تناولها بالحساسية المطلوبة وفي حال ظلت منفصلة عن البرامج الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحسين أمن المجتمع. نظراً إلى خلفياتهم العسكرية، قد يلجأ المقاتلون السابقون غير الراضين عن عملية إعادة الإدماج إلى العنف كوسيلة للتعبير عن إحباطهم. كما أنهم قد ينضمون أيضاً إلى جماعات مسلحة أو يتورطون في أعمال إجرامية من أجل «الحصول على نصيبهم».

خلال عمليات نزع السلاح والتسريح في مانغالا، أعرب العديد من المرشحين عن شعورهم بالتهميش من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان؛ وقد طالب البعض بالاحتفاظ بالأسلحة وهددوا باستخدامها في حال عدم حصولهم على المنافع المطلوبة أو المتوقعة.[٥٥] تشير هذه التصاريح إلى عدم وجوب صرف النظر عن الخطر الأمني الذي قد يشكله الجنود السابقون المسرحون الذين يتقاضون أجوراً زهيدة.[٥٦] علاوة على ذلك، عندما يصبح المقاتلون السابقون أفراداً «عاديين» من المجتمع، فهم قد يقعون ضحية لهجمات انتقامية بسبب الفظائع التي يكونون قد ارتكبوها خلال الحرب، فضلاً عن أعمال العنف داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها، خاصة إذا ما تم اعتبارهم «غرباء» فلا يتمتعون بحماية المجتمع المحلي أو لا يتمكنون من الدفاع عن أنفسهم بسبب إصابتهم بإعاقة جسدية أو تقدمهم في السن. أخيراً، قد تنظر المجتمعات المحلية إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنها عملية حلّ أو إضعاف للجيش الشعبي: ففي حال فشل إعادة إدماج بعض المقاتلين السابقين، سيلقون اللوم على حكومة جنوب السودان أو الجيش الشعبي متهمين إياهما بعدم بذل الجهود الكافية لخدمة مصالح جنودهما السابقين.[٥٧] ممّا من شأنه المساهمة في تقويض الثقة في الدولة وأجهزتها.

في الخطاب الأكاديمي حول عملية النهوض والإنعاش وإرساء الاستقرار بعد انتهاء الصراع، يزداد النقاش حول كيفية الربط بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرامج المؤقتة الأخرى المتعلقة بإرساء الاستقرار والأمن، مثل أمن المجتمع وإصلاح القطاع الأمني وأعمال الشرطة ونزع سلاح المدنيين، إلى جانب أنشطة بناء السلام (موغاه، كوليتا ودو تيسيير، ٢٠٠٩، ص. ٢٠). في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت، ترتبط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل وثيق بإصلاح القطاع الأمني وأمن المجتمع وضبط الأسلحة الصغيرة (من خلال مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة). غير أن تصميم البرنامج قد اتسم بشمولية طموحة، وأدى إلى توقعات غير واقعية، قد تكون من أسباب التأخير وضعف الأداء في تنفيذه (جبريهوت، ٢٠٠٩، ص.٤١؛ رابطة العالم الآمن 'هيئة Saferworld للفكر والمشورة'، ٢٠٠٨).

غير أن تبادل المعلومات والتنسيق و، حيثما كان ذلك ممكناً، تدابير التعاون بين الوكالات الرائدة هي من الأمور البالغة الأهمية، إذ أنها تتعلق مثلاً بعملية تحويل وإصلاح الجيش الشعبي لتحري السودان والشرطة وأمن المجتمع وضبط الأسلحة الصغيرة وبناء السلام والجهود المبذولة لإدارة الصراع. وهي تشمل الجهات الفاعلة مثل الجيش الشعبي لتحرير

السودان وجهاز شرطة جنوب السودان ووزارة الشؤون الداخلية ومكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة ولجنة السلام في جنوب السودان. يمكن للتنسيق بين هذه الجهات أن يساعد على تأمين إحدى الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار: وكالات فعالة لإنفاذ القانون، متفهمة لدورها الجديد في جنوب السودان في فترة ما بعد الحرب، تحمي وتحترم سيادة القانون وحقوق المواطنين، ومسؤولة عن أي سوء سلوك أو انتهاك للقوانين. إن نشر مثل هذه الوكالات في المناطق الريفية أمر في غاية الأهمية لتعزيز الأمن الذي يشكل بدوره شرطاً أساسياً لنجاح إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وكما أشرنا أعلاه، تسعى مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنشاط إلى التفاعل والتبادل المشترك بين الوكالات؛ وهي قد تلقت ردوداً إيجابية من بعض الجهات الفاعلة،[٥٨] غير أن هذا التنسيق والتعاون يحتاجان إلى المزيد من التطوير.

لضمان أخذ عملية إعادة الإدماج بعين الاعتبار المسائل الأمنية المحلية واجتنابها زعزعة الاستقرار، من المهم أيضاً أخذ السياق الأمني بعين الاعتبار في كل موقع من مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ففي ولاية جونقلي، على سبيل المثال، تم تأجيل بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب ارتفاع مستوى انعدام الأمن على مدار العام ٢٠٠٩،[٥٩] مع تقدم حملة نزع سلاح المدنيين الحالية التي تنفذها حكومة جنوب السودان في بعض الولايات،[٦٠] ومع تصاعد مقاومة المجتمع المحلي وتحولها إلى أعمال عنف مفتوحة، سيتحتم على مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعديل خططها لإعادة الإدماج في هذه المناطق. وفي بعض الولايات الأخرى، قد تؤدي الاستراتيجية الأمنية لحكومة جنوب السودان في نهاية المطاف إلى تحديات تعترض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ففي وسط الاستوائية، على سبيل المثال، قد يكون لخطة سلفاكير المثيرة للجدل لإعادة تسليح المواطنين للدفاع عن أنفسهم أثر سلبي على إعادة إدماج المقاتلين السابقين، خاصة في المناطق التي تنظر إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان على أنه عدو أكثر من كونه جهازاً لتوفير الأمن.

من النقاط الأخرى المثيرة للقلق كيفية التعامل مع الأفراد أو الجماعات المسلحة (القليلة التنظيم في غالبية الأحيان) التي تعتبر كتهديد للأمن غير أنها لا تندرج ضمن أي فئة مؤهلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهي تشمل الشباب المسلحين والأعضاء السابقين في «الجماعات المسلحة الأخرى» الذين يواجهون تحديات مماثلة لتلك التي تعترض المقاتلين السابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان ويمتلكون الاحتياجات نفسها. يمكن للعمل على استنباط طريقة لإشراك هؤلاء الأفراد في البرامج والأنشطة التي تمنعهم من تشكيل خطر أمني إضافي أن يوفر نموذجاً للتعاون بين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من برامج توطيد الاستقرار.

أهمية إشراك المجتمعات المحلية

لقد كان للمجتمعات والإدارات المحلية، حتى هذا التاريخ، أدوار محدودة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فقد شملت مشاركتهم نشر المعلومات، خاصة من خلال البرامج الإذاعية، التي لا تبلغ عادة إلا المراكز الحضرية. فمن الضروري زيادة وتوسيع نطاق هذه الجهود لتطال المناطق الريفية، وتشجيع قيام المزيد من الحوارات بين المجتمعات المحلية ووكالات إعادة الإدماج، بحيث يمكن تصويب التوقعات والمخاوف المبالغ فيها والمتصلة بإعادة الإدماج.[٦١] المجتمعات المحلية أكثر معرفة بالسياق المحلي، وكما هي الحال مع إعادة إدماج العائدين والنازحين داخلياً، ستكون هذه المجتمعات في طليعة عملية إعادة الإدماج، حتى لو لم تشارك بشكل رسمي. كما أنها ستتحمل عبء توفير الموارد التي لا يمكن للجهات الرسمية المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقديمها. فالإدارات المحلية على مستويي البايام والبوما هي مثلاً المسؤولة عن معالجة أي توترات ونزاعات محتملة ومتصلة بإعادة الإدماج وعن إبلاغ المجتمعات المحلية بالقرارات والأنظمة الحكومية ذات الصلة وعن رصد تنفيذ السياسات الحكومية. لهذه الأسباب، لا بد من إشراك المجتمعات والإدارات المحلية بشكل كامل في مراحل التخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تجسد الأمثلة على مشاركة المجتمعات المحلية في بناء السلام وأمن المجتمع وبرامج الإنذار المبكر في السودان والبلدان الأخرى مجموعة التدابير المتنوعة التي يمكن استخدامها لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فيمكن مثلاً إنشاء اللجان المجتمعية لدعم ورصد وعند الضرورة تسهيل عملية إعادة الإدماج. كما يمكن للمنتديات العامة إتاحة الفرصة للمقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية للالتقاء والتحدث.

أما في الحالات التي يشعر فيها الأشخاص أن حدّة المظالم التي وقعت قد تمنع مجتمعات المقاتلين السابقين من الترحيب بهم، يمكن لأنشطة المصالحة أن تساعد على التغلب على الأحقاد والعداوات. كما يمكن للفرص المتاحة لوكالات إنفاذ القانون للعمل مع المجتمعات المحلية ضمن حيّز محمي إعادة بناء الثقة بين الفريقين وتمكينهما من فهم أدوار ومسؤوليات ومخاوف كل منهما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه التدابير تسهيل المناقشات بشأن أفضل السبل لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن لكل من المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين في سياق محدودية الموارد المتاحة على المستوى المحلي.

٤. إعادة الإدماج الاقتصادي

السياق الاقتصادي

مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية المحددة في اتفاقية السلام الشامل، لم يتحسن مستوى الانتعاش الاقتصادي أو إعادة تأهيل الخدمات الأساسية والبنية التحتية في جنوب السودان حسبما كان متوقعاً. فنسبة عالية من المعونة المقدمة من المانحين وعائدات النفط المخصصة للجنوب قد تحوّلت إلى جوبا لتغطية رواتب الموظفين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية والجيش الشعبي لتحرير السودان ومزاياهم ومنافعهم (توماس، ٢٠٠٩). تمت ملاحظة بعض التحسينات على مستوى النظامين الصحي والتعليمي، غير أن غالبية هذا التحسن كان في المراكز الحضرية، إذ أن المناطق الريفية قد أهملت في معظم الأحيان. وقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية وتقلب أسعار النفط وسوء إدارة الأموال تأثير كبير على العائدات في الجنوب. نظراً إلى هذه القيود، يستحيل إحراز تقدم ملموس في مجال الانتعاش والتنمية خلال الأشهر أو حتى السنوات المقبلة. لم تشهد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، حيث ترتكز الثروة بشكل أساسي على الأراضي الزراعية والماشية وقدرة الوصول إلى الموارد الطبيعية، فعلياً أي «ثمار سلام» نتيجة لاتفاقية السلام الشامل. إن البنية التحتية خارج المدن الرئيسية شحيحة وما من وسيلة فعالة لمعالجة النزاعات على الأراضي أو تلك التي تقوم في ما بين مربي الماشية أو بين مربي الماشية والمزارعين.

لا تتوفر، حتى هذا التاريخ، سوى بعض المعلومات القليلة التي يمكن الوثوق بها حول مستوى تعليم المقاتلين السابقين ومهاراتهم لمساعدتهم على العثور على فرص عمل. لقد اكتسب بعضهم مهارات ميكانيكية أو مهارات في قيادة الآليات أو في الرعاية الطبية خلال فترة خدمتهم العسكرية في الجيش، وثمة جهود جارية لضمان قدرتهم على الاستفادة من هذه التجارب القيمة. غير أن المستوى العام للتعليم والمهارات الحياتية منخفض، كما معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.[٢٤]

تقليدياً، تمتلك معظم المجتمعات المحلية في جنوب السودان، خاصة تلك في المناطق الريفية، اقتصادات كفاف تقوم على أساس الزراعات الصغيرة النطاق أو البستنة ورعي الماشية، يكملها صيد الأسماك وتربية النحل والصيد والجمع والحراجة. تباع المحاصيل والماشية للحصول على المال، غير أن الأرباح متواضعة عموماً. أما التجارة ومشاريع الأعمال الأخرى، فتتقدم ببطء شديد وتقتصر على المراكز الحضرية. والأمر سيان بالنسبة إلى قطاع الخدمات. تؤثر هذه العوامل في البرنامج الموضوع لإعادة الإدماج الاقتصادي الذي يركز على أربع فئات رئيسية هي: الزراعة/الثروة الحيوانية وتربية الحيوانات؛ وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة؛ والتدريب المهني؛ والتعليم البديل.

من بين هذه المهن، تعتمد زراعة الكفاف ورعي الماشية إلى حد كبير على توافر الموارد

الطبيعية والبشرية وقدرة الوصول إليها (موشومبا وشارب، ٢٠٠٦). من هذه الموارد، الأراضي الزراعية الخصبة أو المراعي والمياه، وقدرة الوصول إلى البذور أو الماشية، والعمالة، والمهارات الزراعية والرعوية، والمعارف المحلية ذات الصلة، على سبيل المثال، بالظروف الموسمية، ومسارات الهجرة، وإدارة الأمراض الحيوانية والنباتية. علاوة على ذلك، فنجاح كل من الزراعة ورعي الماشية شبه مستحيل من دون دعم أفراد الأسرة القادرين على المساعدة في الزرع والحصاد ورعي الماشية.

الاعتبارات التي يجب التنبه لها في إعادة الإدماج الاقتصادي

تنظر وزارة الزراعة إلى الزراعة المميكنة (التي تعتمد على الآلات – الآلية) باعتبارها واحدة من ركائز الانتعاش الاقتصادي والتنمية التي تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر والتكيف مع الاحتياجات الغذائية للسكان (غوليك، ٢٠٠٩، ص. ٢٦). غير أن هذا النوع من الزراعة نادر الوجود في الجنوب، وغالباً ما يستخدم في المناطق الثلاث والمناطق المتاخمة لأوغندا. مع تقدم عملية إعادة الإدماج، ينبغي الاستفادة من الدروس التي تتم ملاحظتها في شمال السودان، حيث أدت الزراعة المميكنة (التي تعتمد على الآلات – الآلية) إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية والبيئية. وهي قد تؤجج النزاعات على الأراضي وتدمر فرص كسب الرزق للمجتمعات؛ كما أنها تقوم على العمال المياومين، مما يؤدي إلى خلق قوة عاملة مستغلة اقتصادياً وتنامي الأحياء الفقيرة (غوليك، ٢٠٠٩، ص. ٢٤–٢٥؛ بانتوليانو، بوكانان–سميث ومورفي، ٢٠٠٧).[٦٣] لا بد من إجراء تقييمات بيئية لاجتناب الأضرار التي قد تلحق بالنظم الإيكولوجية الهشة من خلال الزراعة الانتشارية وإزالة الأحراج وتجفيف مناطق المستنقعات وتلوث المياه والتربة من جراء المبيدات والأسمدة.

فرص العمل البديلة محدودة في المناطق الريفية، وذلك بشكل أساسي بسبب ضعف البنية التحتية: قلة الطرق أو غيرها من وسائل النقل، وانعدام الكهرباء والمؤسسات المالية والاستثمار. كما أن العمالة لقاء أجر تقتصر في العديد من المواقع على بضعة مناصب إدارية أو في الجيش الشعبي لتحرير الجنوب، والمرتب الذي يحصل عليه الفرد غالباً ما يشكّل العمود الفقري المالي لعائلته الممتدة الكبيرة. يعاني كل من الجنود وموظفي الخدمة المدنية من التأخر المنتظم في صرف الرواتب، الأمر الذي يزيد في تقويض الاقتصاد المحلي. كما أن نسبة الأشخاص الذين يعملون في مجال التجارة أو الإنتاج منخفضة، وهي تتركز في المراكز الحضرية والمناطق الحدودية. نادراً ما ينخرط الرعاة بشكل خاص في أنشطة تجارية. فقد أدت قوة تركيبتهم العشائرية والروابط العائلية إلى خلق ثقافة يتوقع بموجبها من الأفراد اقتسام كل ما يملكون، سواء من المال أو السلع، ودعم أقاربهم. لذا، فمفهوم ممارسة الأعمال التجارية، لا سيما مع أشخاص من المجتمع نفسه، غريب بالنسبة إلى كثيرين. ولا شكّ أن هذه المحرمات والتوقعات الثقافية تشكل عقبة أمام انخراط المرشحين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في التجارة والأعمال؛ فلا بد لبرنامج إعادة الإدماج أن يسعى إلى مساعدتهم على النجاح اقتصادياً من دون التعدي على البنى الاجتماعية وآليات الدعم التقليدية أو انتهاكها.

لا بد أيضاً من الأخذ بعين الاعتبار المغزى الثقافي لامتلاك الماشية وامتلاك أو قدرة الوصول إلى الأراضي والمصائد عند التخطيط لإعادة الإدماج الاقتصادي. فللماشية وقدرة الوصول إلى الموارد الطبيعية دور مهم في النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية كما في قدرتهم على البقاء اقتصادياً. وفي حال اختلال التوازن القائم في قدرة الوصول والحقوق، تنشب التوترات التي قد تتصاعد حتى لتتحول إلى صراع مفتوح.

بناء عليه، لا بد من تصميم الأنشطة التجارية الصغيرة والتدريب المهني (مثل إعداد الطعام والخياطة والنجارة وصنع الطوب) بعناية كبيرة لمراعاة التقاليد المحلية والمهارات التي يمتلكها المقاتلون السابقون والموارد الطبيعية والبنية التحتية في كل منطقة والآثار البيئية والطلب على المنتجات وقدرة الوصول إلى الأسواق.

الدروس المستفادة من البرامج الأخرى

يمكن لعملية إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين في جنوب السودان الاستفادة من الدروس المستخلصة من البرامج الأخرى، مثل تلك العديدة الناجمة عن مشاريع سبل الرزق وتلك الرامية إلى مساعدة إعادة إدماج العائدين.

البرمجة الطويلة الأمد. إن إنشاء سبل الرزق هو عملية طويلة الأمد، تتطلب الكثير من التوجيه والتدريب والمعدات واللوازم. فخلق تواجد اقتصادي يشكل تحدياً كبيراً لأي فرد أو جماعة، خاصة إذا كان مفهوم الأعمال التجارية أو الدخل أو الإنتاج جديداً نسبياً. في الواقع، لا بد من تقديم المشورة والإشراف بشكل منتظم لمنع الانهيار المبكر وسوء إدارة الموارد («باكت سودان»، ٢٠٠٩).

تكاد الانتكاسات غير المتوقعة تشكل أمراً لا مفر منه. يمكن للجفاف والفيضانات وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق بسبب الأمطار والآفات الزراعية والأمراض النباتية أو الحيوانية تهديد نجاح الأنشطة المدرة للدخل، بغض النظر عن أداء الفرد أو الجماعة. على الرغم من ذلك، غالباً ما يكون المستفيدون من مشاريع توفير سبل الرزق متحمسين للبدء من جديد إذا ما حظوا بفرصة ثانية وتم تزويدهم بالدعم اللازم – لا سيما على شكل توجيه وإرشاد بدلاً من تقديم المزيد من المدخلات المالية أو المادية ("باكت سودان"، ٢٠٠٩). ويمكن لهذه الانتكاسات أن تكون مؤقتة – وليس كارثية – في حال تخطت مدة البرنامج مجرد بضعة أشهر.

توقع الدورات الموسمية. لقد سلطت إعادة إدماج العائدين الضوء على أهمية تقديم الدعم في الوقت المناسب من السنة للأشخاص الذين يعملون على بناء سبل رزق مستدامة (بانتوليانو، بوكانان–سميث ومورفي، ٢٠٠٧، ص. ٥٠). على سبيل المثال، إذا تم توفير التدريب والمعدات اللازمة للأنشطة الزراعية بعد موسم الزرع، غالباً ما يفشل العائدون في إعالة أنفسهم خلال الموسم الأول بسبب عجزهم عن إنتاج أي محصول. وقد يواجه التجار الذين يعتمدون على قدرة الوصول إلى الطرق أو الأنهار لإحضار بضائعهم صعوبات في تجديد مخزونهم خلال موسم الأمطار، عندما تكون الطرق غير سالكة، وفي موسم الجفاف، عندما

تكون الأنهار ضحلة للغاية لحركة القوارب. ونظراً إلى الاحتياطيات المالية المحدودة للغاية لدى معظم التجار الصغار، يمكن لمثل هذه التحديات المؤقتة أن تؤدي إلى عواقب وخيمة وتقضي على مشاريع الأعمال بشكل تام.

توفير خيارات حضرية. تشير البيانات المتصلة بمجموعات حالات إعادة الإدماج الأولى إلى أن عدد المرشحين الذين سيختارون الاستقرار في المدن سيفوق المتوقع. لذا، فلا بد من النظر في المزيد من استراتيجيات إعادة الإدماج في المراكز الحضرية. تشير التقييمات التي أجريت خلال إعادة إدماج العائدين إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة فرص العمل في المدن، فمعظمها تتطلب جهداً بدنياً مكثفاً (بانتوليانو ومجموعة من المؤلفين، ٢٠٠٨، ص. ١٥) لا يتناسب مع الجنود ذوي الإعاقة أو المسنين ومع معظم المرشحات الإناث لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في الوقت نفسه، فمعظم هذه الوظائف هي قصيرة الأمد.

تتضمن سوق العمل في جوبا تحديات إضافية؛ ثمة تفضيل للعمال ذوي المهارات من خارج السودان على العمال السودانيين الذين لا يتمتعون بالمهارات (بانتوليانو ومجموعة من المؤلفين، ٢٠٠٨، ص. ١٥).[٦٤] وقد لاحظ العائدون أيضاً أن سوق العمل في جوبا تتسم بانعدام التنظيم والافتقار إلى الشفافة والإجحاف. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يتم منح الوظائف بشكل تلقائي على أساس الانتماء العرقي. كما أن المرشحين لإعادة الإدماج سيواجهون تحديات مماثلة، ممّا يفرض على الوكالات المساعدة على إنشاء مراكز توظيف ملائمة من الناحية الثقافية ويمكن الوصول إليها أو أي منافذ أخرى تسهل على المقاتلين السابقين العثور على عمل (بانتوليانو ومجموعة من المؤلفين، ٢٠٠٨). لا بد، قبل كل شيء، من التدريب على المهارات في المجالات الأخرى التي ثمة طلب عليها، مثل تقديم الخدمات وإدارة المنظمات غير الحكومية الدولية. من الاحتمالات الواعدة التي يتم النظر فيها حالياً قيام جهد تعاوني بين وزارة الصحة ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تدريب المقاتلين السابقين الذين يتمتعون بمهارات طبية للعمل في القطاع الصحي.[٦٥]

توقع بعض المخاطر الخاصة. تنطوي بعض الوظائف والأعمال على مخاطر محددة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استخراج الموارد – مثل المعادن أو الأخشاب أو النفط – إلى نشوب صراعات، بالإضافة إلى استغلال العمال وتدمير البيئة المحلية. فمن جهة، ثمة أمثلة عن مقاتلين سابقين تم توظيفهم في عمليات تعدين، وذلك فقط للاستيلاء عن طريق العنف على المناجم بواسطة مخزون الأسلحة وهياكل القيادة القديمة. ومن جهة أخرى، قد يرفض المقاتلون السابقون مثل هذه الأعمال الشاقة، إذ لا يرون فيها أي مكافأة لهم لقاء الخدمات التي قدموها خلال الحرب.

الحساسية تجاه القضايا المتصلة بالأراضي. تشكل قدرة الوصول إلى الأراضي تحدياً آخر لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. بعض المقاتلين السابقين واثقون من أنهم سيجدون أراضيهم، على غرار العائدين، محتلة أو حتى مباعة. وستواجه النساء، على وجه الخصوص، صعوبات في استعادة ممتلكاتهن. قد يكون أي تصريح صحفي يعد بمنح قطعة أرض لكل مقاتل سابق يرغب في ذلك سابقاً لأوانه، إذ أن قضية الأراضي في جنوب السودان لا تزال تثير الجدل ولا تزال بحاجة إلى المعالجة بالشكل الصحيح.[٦٦]

ونظراً إلى النقص في الأراضي في المناطق الحضرية، خاصة في جوبا، يمكن توقع أن تؤدي مطالب الجنود المعاد إدماجهم إلى نشوب صراع مع أفراد المجتمع. من دون أرض خاصة بهم، قد لا يكون لدى المقاتلين السابقين إلا بدائل قليلة عن العيش في الأحياء الفقيرة. وقد يؤدي تخصيص الأراضي للمرشحين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الريفية أيضاً إلى تعزيز التوترات القائمة بين المزارعين ورعاة الماشية المهاجرين. لذا فالمفاوضات مع وفي ما بين المجتمعات ضرورية لضمان تخصيص الأراضي للمقاتلين السابقين في ظل ظروف تأخذ بعين الاعتبار مطالب المجتمعات المحلية المضيفة واحتياجاتها.

نقاط الضعف في التخطيط الحالي لإعادة الإدماج الاقتصادي

في ظلّ تصميمها الحالي، لا تشكل إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين جزءاً من أي برنامج نهوض اقتصادي وتنمية للجنوب. لهذا السبب، تتحمل المجتمعات المحلية على الأرجح العبء الرئيسي لإعادة الإدماج الاقتصادي. يتزايد خطر الفشل الاقتصادي بين المقاتلين السابقين، ومن دون راتب أو معاش تقاعدي، سيضطر العديد منهم إلى الاعتماد على دعم أسرهم الموسعة. ينطبق ذلك بشكل خاص على المعوقين والمسنين، ما لم يكونوا مسجلين في برامج دعم محددة. وعلى غرار الوضع في مجال الأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي، يمكن لإشراك الإدارات والمجتمعات المحلية منذ المراحل المبكرة أن يساعد على اجتناب الأخطاء وزيادة دعم المجتمع وتصميم الإدماج الاقتصادي بطريقة ملائمة محلياً.

تبدو التدخلات الصغيرة النطاق لتأمين سبل الرزق على مستوى المجتمعات المحلية أكثر فاعلية إلى حد كبير من الدعم المقدم إلى الأفراد أو أي مجموعة مستهدفة ضيقة، كما يتضح من البرامج المخصصة للعائدين (بانتوليانو ومجموعة من المؤلفين، ٢٠٠٨). يمكن للمقاتلين السابقين، في المشاريع المجتمعية، الاستفادة من المعرفة والدعم المحليين، في حين أن المجتمعات قد تستفيد من مهاراتهم وأنشطة المشاريع الخاصة بهم. يكون الانتعاش الاقتصادي أكثر استدامة إذا ما امتد ليشمل المجتمع المحلي بأسره، ممّا يقلّل من مخاطر الفشل بين المقاتلين السابقين ويخفف من مشاعر عدم الرضا أو الحسد بين أولئك الذين لا يحصلون على الدعم. وقد شجعت مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على اتباع هذا النهج بين الوكالات التنفيذية.[٦٧] ولئن كانت هذه خطوة إيجابية، لا يمكن للمفوضية في نهاية المطاف سوى توجيه الأنشطة ودعمها في إطار تنسيقها المباشر، وليس فرض أي نهج موحد في كافة المنظمات الشريكة.

لا بد أيضاً من تصحيح تركيز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الحالي على إعادة الإدماج الريفي[٦٨] من أجل إنجاح عملية النهوض وإعادة الإدماج في الجنوب. كما ينبغي للاستراتيجية بشكل عام شمل المراكز الحضرية، وربما الأخذ بعين الاعتبار بعض السياقات الإقليمية المحددة

في الوقت نفسه، فقد استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطلبات الدعم الأطول أجلاً عن طريق زيادة الفترة المحددة لأنشطة إعادة الإدماج في طلب تقديم العروض من ستة أشهر إلى

٦–١٢ شهراً؛ كما أنه بدأ بتحديد آليات الدعم في مرحلة ما بعد التدخل، مثل تسهيل فرص العمل ودعم إنشاء التعاونيات والمساعدة على تأمين الأراضي في المناطق الحضرية.[٦٩] تتوقع المفوضية بعد نهاية العملية الرسمية أن يُصار إلى تضمين المزيد من الدعم لأنشطة إعادة الإدماج في برامج الإنعاش الاقتصادي الأوسع نطاقاً المقرر تنفيذها مبدئياً في المستقبل. غير أن تفاؤل المفوضية قد يكون مبالغاً فيه في هذا المجال. فلا تزال التدخلات في جنوب السودان في مرحلة المساعدات الإنسانية ولم تبلغ بعد مرحلة الإنعاش، كما أن قدرة حكومة جنوب السودان على الاستثمار في البنية التحتية وبرامج الإنعاش ستكون محدودة. في الواقع، لا يزال المستقبل الاقتصادي للبلد بأكمله خلال فترة ما بعد العام ٢٠١١ غير مؤكد.

٥. إعادة الإدماج الاجتماعي والمصالحة

لقد عمدت الجماعات المسلحة في بعض البلدان الأفريقية، مثل سيراليون وليبريا، إلى ارتكاب الفظائع كتكتيك ضد المجتمعات المحلية، مما أدى إلى شيوع انعدام الثقة ومشاعر الخوف والظلم لدى المدنيين تجاه قوات الأمن. في المقابل، يتمتع الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة الجنوبية بسمعة حسنة نسبياً. لكن يجب ألا يتمّ التقليل من حجم المشاركة الموثقة للقوات الجنوبية في الفظائع التي ارتكبت إبان الحرب الأهلية – وذلك في غالبية الأحيان على أساس الانتماء العرقي. فلا تزال بعض الحوادث الأليمة التي اشتملت على عمليات قتل جماعي وتطهير للأراضي ونفذت من جانب القادة العسكريين، غالباً بدعم من الجبهة الإسلامية الوطنية/حزب المؤتمر الوطني، محفورة في ذاكرة العديد من سكان الجنوب. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تؤثر في الخطاب السياسي والصراعات المجتمعية والولاءات السياسية. في بعض المناطق، خاصة في ولايات الاستوائية، ثمة شعور كبير بالظلم المتصل بالحرب لدى المجتمعات المحلية.[٧٠]

سيكون استعداد المجتمعات لقبول المقاتلين السابقين رهناً إلى حد كبير بالأعمال التي ارتكبوها داخل تلك المجتمعات خلال الحرب. لقد أعرب بعض المرشحين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن خوفهم من التعرّض لهجمات انتقامية كرد على الجرائم والفظائع التي ارتكبوها كجنود،[٧١] وتفضيلهم بالتالي الاستقرار في المدن التي قد يتمتعون فيها بمزيد من الخصوصية والقدرة على التخفي. كما أن إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية صعبة بدورها بسبب الخلافات السياسية بين القبائل وفروع القبائل التي تطورت خلال الحرب، مع انقسام الولاءات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى، مثل تلك التابعة لقوات دفاع جنوب السودان الموالية للخرطوم. وقد يكون بعض المقاتلين السابقين قد قاتلوا ضمن صفوف جماعات باتت تُعتبر اليوم كجماعات معادية، لا سيما من جانب المدنيين الذين عانوا من الانتهاكات المرتكبة خلال الحرب.

سيصعب أيضاً على المقاتلين السابقين المسنين أو المعوقين العثور على زوج أو زوجة. يُعتبر الزواج في جنوب السودان شرطاً مسبقاً مهماً ليصبح المرء كامل العضوية في المجتمع. كما أن المقاتلات السابقات والنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة سيواجهن على الأرجح المزيد من التحديات أثناء إعادة إدماجهن إذا لم يكن لديهن زوج أو قريب ذكر قادر على رعايتهن. وهن قد يصبحن عرضة للتهميش أو الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. لا يمكن الجزم بشأن تعرضهن للتمييز بسبب انضمامهن أو ارتباطهن بالجماعات المسلحة إذ أن ذلك سيكون رهناً إلى حد كبير بثقافة وتقاليد المجتمعات؛ وينطبق الأمر نفسه على نظرة المجتمع وتقبله للنساء اللواتي لديهن أطفال من رجال مختلفين.[٧٢]

لعدد السنوات التي أمضاها المقاتلون السابقون بعيداً عن مواطنهم الأصلية دور أيضاً في مدى

سهولة قدرتهم على إعادة الاندماج. لقد تمّ نشر العديد من الجنود على مقربة من مجتمعاتهم المحلية، وأصبح من الشائع في جنوب السودان، خاصة ابتداءً من العام ٢٠٠٥، أن يقضي الجنود معظم وقتهم في منازلهم، وألا يعودا إلاّ نادراً إلى ثكناتهم. وفي بعض الحالات الأخرى، يفقد الجنود الذين تم تعيينهم بعيداً عن مواطنهم ولم يتسن لهم زيارة أسرهم لسنوات عديدة ارتباطهم بأقاربهم وأفراد أسرتهم الممتدة وعشيرتهم. من شأن هذا الانفصال في المجتمع السوداني، الذي يولي أهمية كبرى للدعم المتبادل بين أفراد الأسرة الممتدة، أن يصعب إلى حد كبير إعادة اندماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم الأصلية.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه العائدين والنازحين داخلياً عدم إلمامهم بالممارسات التقليدية في مجتمعاتهم. فيشعر الكثيرون منهم بالغربة كما ينظر إليهم على أنهم غرباء بسبب مواقفهم الثقافية المكتسبة حديثاً (بانتوليانو، بوكانان–سميث ومورفي، ٢٠٠٧، ص. ٢١). غالباً ما يواجه المقاتلون السابقون مشاكل مماثلة. فالعديد منهم يكونون قد أمضوا وقتاً طويلاً في الجيش واعتادوا بالتالي السلوكيات العسكرية وتلقي الأوامر من القادة وإعطاء الأوامر إلى مرؤوسيهم. فهم قد يواجهون صعوبة في إعادة التكيف مع السلوكيات المدنية واعتماد الأدوار والمسؤوليات المتوقعة منهم والمشاركة في المناقشات والمفاوضات بدلاً من تلقي الأوامر وإصدارها واحترام السلطات التقليدية والحكومية (التي تغيرت أدوارها إلى حد كبير خلال السنوات الأخيرة). وهم قد لا يمتلكون سوى معرفة ضئيلة بالهياكل الحكومية والعمليات الانتخابية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واتفاقية السلام الشامل – علماً أن إلمام أفراد المجتمع في هذا الخصوص قد يكون أيضاً محدوداً.

يشير العديد من المقاتلين السابقين إلى أنهم "يستحقون نصيبهم" – من المنافع الاقتصادية والاحترام والمكانة الاجتماعية. فالعودة إلى قراهم من دون ثروة أو دخل منتظم، وتحولهم إلى عبء ثقيل على عاتق عائلاتهم بدلاً من أن يكونوا مصدر دعم لها سيقوض ثقتهم بأنفسهم. كما أن حالات إجهاد ما بعد الصدمة، التي قد تؤدي إلى الاكتئاب، والانعزال والعدائية ستشيع على الأرجح من دون وجود أي برامج مصممة حتى الآن لمعالجتها. كما أن التوقعات المبالغ فيها بشأن ما سيحضره المقاتلون السابقون معهم إلى مواطنهم كجزء من حزم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستزيد على الأرجح من حدة هذه التوترات وتؤدي إلى المزيد من سوء الفهم.

بالإضافة إلى التدابير التي تمت مناقشتها لتسهيل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، يجب على المخططين لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج النظر بدقة في الديناميات المحددة لإعادة الإدماج الاجتماعي. المصالحة ومعالجة إجهاد ما بعد الصدمات ضروريتان على وجه التحديد لكل من المقاتلين السابقين الخاضعين للعملية والسكان المدنيين الذين عايشوا عقوداً من الحرب والصراعات داخل المجتمعات وفي ما بينها وكما كبيراً من الفظائع وحالات النزوح. على الرغم من أن اتفاقية السلام الشامل تركّز على المصالحة على كافة المستويات،[٧٣] لم يتم تخصيص سوى حيز محدود للغاية لمناقشة الشكاوى والاتهامات بشكل علني أو إطلاق عملية مصالحة وعدالة انتقالية.

٦. الخاتمة

تباشر دولة السودان بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئة أمنية تزداد هشاشة يوماً بعد يوم. فالتوترات بين الشمال والجنوب آخذة في التنامي في حين أن البلاد على مشارف الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. في الجنوب، يتزايد الاستياء العام إزاء وتيرة النهوض الاقتصادي وغياب أي ثمار سلام ملموسة. من جهة أخرى، فتوقعات المقاتلين السابقين المبالغ فيها بشأن «التعويضات» لقاء جهود الحرب لن تتحقق على الأرجح نظراً إلى أن المجتمعات المحلية التي سيندمج فيها هؤلاء المقاتلون ليست أفضل حالاً. لذا، فمن الواضح أن قرار التركيز على إعادة الإدماج القائم على أساس الأفراد وليس المجتمعات إنما يشكل نقط ضعف كبرى في البرامج الحالية. في الواقع، من المستبعد جداً أن تتمكن هذه العملية من تحقيق أهدافها الطموحة الرامية إلى تمكين المقاتلين السابقين الأفراد من التحول إلى عناصر تحفيزية للنمو الاقتصادي في مجتمعاتهم أو تحسين الوضع الأمني أو المساهمة في نزع السلاح من المجتمع.

ما من خطة قابلة للتحقق والاستدامة موضوعة حالياً لتصحيح هذا الخطأ. في الواقع، إن ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف مؤسسات حكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة الخارجية، ومحدودية ولاية مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يثيران شكوكاً جدية حول ما إذا كان سيتم ربط إعادة الإدماج أو تكملتها أو إلحاقها باستراتيجيات وبرامج إعادة إدماج اقتصادي عامة متوسطة أو طويلة الأمد. بحلول العام ٢٠١٠، كانت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا تزال منفصلة عن إطار الإنعاش الأوسع نطاقاً في جنوب السودان.

كما أن المسلحين الساخطين الذين يشعرون بأنهم قد تعرضوا للخداع من قبل حكومتهم والذين لا يثقون في عملية السلام – إذ أنهم لم يلمسوا أي منافع ناجمة عنها – قد يلجأون إلى العنف، سواء العنف السياسي أو الجنائي أو مزيج من الاثنين. وللحد من هذا الخطر، لا بد من اعتماد نهج منسق، يشمل كافة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، لضمان أخذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعين الاعتبار النتائج الأمنية المحلية والإقليمية. في الوقت عينه، لا بد لخطط أمن المجتمع أن تأخذ أيضاً بعين الاعتبار التقدم المحرز والتحديات التي تعترض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن متطلبات المقاتلين السابقين.

ينطبق الأمر نفسه على التفاعل بين الوكالات المشاركة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والانتعاش الاقتصادي. في الظروف المثالية، لا بد من اعتماد استراتيجية مشتركة؛ وعلى أقل تقدير، ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تنطوي على آلية محسنة لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون. تؤمن إعادة إدماج العائدين والنازحين داخلياً دروساً قيمة في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي للاستراتيجية الجديدة الاستناد إليها.

إن إشراك المجتمع المحلي ضروري أيضاً لتحقيق إعادة إدماج مستدامة وطويلة الأمد. يجب إدراج المجتمعات المحلية في كافة مراحل التخطيط: من خلال المعلومات والتوعية في البداية، والمشاورات واتخاذ القرارات في مرحلة التنفيذ. لإشراك المجتمعات المحلية أهمية خاصة في جنوب السودان حيث يناضل كافة السكان تقريباً – سواء كانوا مدنيين أو عسكريين – لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية الأساسية.

لقد اقتصرت المصالحة حتى هذا التاريخ على النزاعات القائمة بين المجتمعات المحلية، وذلك كجزء من عمليات السلام المحلية. لكن مع عودة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية، سيتوجب تلبية هذه الحاجة على نحو أكثر انتظاماً، ضمن المجتمعات وفي ما بينها. وبغض النظر عن درجة تركيب الوضع في جنوب السودان وصعوبته، تشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزءاً مهماً وضرورياً من عملية توطيد السلام. لذا، فلا بد للمؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين، فضلاً عن المنظمات التنفيذية والأمم المتحدة والجهات المانحة، البقاء على التزامها واتخاذ الحيطة من التعقيدات والاعتراف بالحاجة إلى التنسيق والتعاون بشكل فعال وسلس، مع الاحتفاظ أيضاً بالقدرة على العمل بدرجة عالية من المرونة.

الحواشي

١. "يتفق الطرفان – بمساعدة المجتمع الدولي – على تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لصالح جميع أولئك الذين سيتأثرون من جراء خفض وتسريح القوات وتقليل حجمها كما تم الاتفاق على ذلك" (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، الفصل السادس، الفقرة ٣–هـ).

٢. الاستفتاء هو من ممارسات تقرير المصير، الذي يشكل جزءاً ضمن أمور أخرى يصوت من خلاله شعب جنوب السودان لصالح الوحدة أو الانفصال (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، الفصل الأول، الفقرة ١–٣).

٣. تستخدم هذه الورقة مصطلح «نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج» لدواع تتعلق بتبسيط الأسلوب، علماً أن ثمة عناصر أخرى – مثل المصالحة والانتعاش – جوهرية لضمان السلام في السودان.

٤. تدعم اليونيسيف إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

٥. يأخذ هذا العجز المتوقع بعين الاعتبار مساهمة الجماعة الأوروبية المحجوبة، والتي تتوقف على توقيع حكومة الوحدة الوطنية ومصادقتها على اتفاق كوتونو للعام ٢٠٠٠.

٦. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٧. يُرجى مراجعة مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واليونيسيف (٢٠٠٩).

٨. لقد أشار أحد المراقبين إلى أن الغموض في الأحكام المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقية السلام الشامل وعدم منحها الأولوية في مفاوضات السلام قد أعاقا تنفيذها (بالتروب، ٢٠٠٨، ص. ١٩–٢٦).

٩. تشكل عائدات النفط ما يصل إلى ٥٠ في المائة من موازنة حكومة الوحدة الوطنية وأكثر من ٩٥ في المائة من موازنة حكومة جنوب السودان (توماس، ٢٠٠٩، ص. ١٩).

١٠. تقترح الخطة الوطنية الاستراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعام ٢٠٠٧ «ما لا يقل عن ثلاث مراحل» غير أنها لا تحدد تاريخي البداية أو النهاية وتشير إلى احتمال تغيّر عدد المراحل «تبعاً لعدد العوامل بما في ذلك إعادة انتشار القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وعدد المقاتلين الذين يتم تحديدهم خلال العملية وفقاً لمعايير الأهلية المحددة» (حكومة الوحدة الوطنية، ٢٠٠٧، الفقرة ١٥–١). في المرحلة الثانية، سيبدأ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات رسمياً بمعالجة أوضاع كافة الجنود المؤهلين من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان الذين كانوا مسجلين بشكل مسبق قبل ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٨ (حكومة

الوحدة الوطنية، ٢٠٠٧، الفقرة ١٥–٤).

١١. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

١٢. وفقاً لوثيقة مكون إعادة الإدماج الفردية من المشروع الصادرة في العام ٢٠٠٨، قدّرت التجزئة السنوية بـ٥١,٥٦٠ مرشحاً للعام ٢٠٠٩؛ و٤٠,٠٠٠ للعام ٢٠١٠؛ و٤٦,٧٣٠ للعام ٢٠١١؛ و٤١,٧١٠ للعام ٢٠١٢ – أي ما مجموعه ١٨٠,٠٠٠ مرشح (حكومة جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨، ص. ٩).

١٣. يتفق هذا التعريف مع ذلك المعتمد في معايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة: «العملية التي يكتسب المقاتلون السابقون بموجبها مركزاً مدنياً ويحظون بسبل رزق ومصادر دخل مستدامة. إعادة الإدماج هي في المقام الأول عملية اجتماعية واقتصادية مع إطار زمني مفتوح، تتمّ بشكل رئيسي في المجتمعات على المستوى المحلي. وهي جزء من التنمية العامة للبلد ومسؤولية وطنية، وغالباً ما تستلزم مساعدة خارجية طويلة الأجل» (فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٦، ص. ١٩).

١٤. يُحتمل أن يكون المرشحون المعوقون لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مؤهلين للحصول على دعم طبي إضافي بقيمة ٢٤٠ د.أ. للشخص الواحد.

١٥. «لقد أصبح توفير كل من حزم إعادة الاستيعاب/ إعادة الإدماج المستهدفة للمقاتلين السابقين والدعم للمجتمع سمة مهمة من سمات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تندرج في إطار المبادئ الواردة معايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة. يدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقت نفسه المبادئ المذكورة أعلاه وتنص المبادئ التوجيهية التي يتضمنها على: وجوب حصول المقاتلين الأفراد والمجموعات المستهدفة على دعم مخصص؛ واستهداف الدعم المقدم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين لخلق بيئة آمنة للمجتمع بأكمله الذي يعود المقاتلون السابقون إليه؛ وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية من أجل تحديد احتياجاتهم الفورية من ناحية الأمن وترتيب أولوياتهم وتلبيتها؛ إشراك الأسر والنساء والشباب وفئات المجتمع المدني المحلية الأخرى في التخطيط لإعادة الإدماج من خلال عملية تخطيط تشاركي (فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٦).

١٦. وفقاً لمكون إعادة الإدماج الفردية من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيكون المقاتلون السابقون المعاد إدماجهم «بمثابة عناصر تحفيزية توسيع نطاق الفرص الاقتصادية في مجتمعاتهم ويساهمون بشكل مفيد في وقف استخدام السلاح في اقتصاد البلاد وثقافته من خلال تبني سبل رزق لا تعتمد على كسب العيش بواسطة السلاح (برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات، ٢٠٠٨، ص.١١).

١٧. يتزايد النقاش في الأوساط الأكاديمية حول كيفية ربط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالبرامج المؤقتة الأخرى المتصلة بتحقيق الاستقرار والأمن. وهي تشمل

أمن المجتمع وإصلاح القطاع الأمني وعمل الشرطة ونزع سلاح المدنيين، إلى جانب أنشطة بناء السلام. يُرجى مراجعة موغاه، كوليتا ودو تيسيير (٢٠٠٩، ص. ٢٠).

١٨. يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق المزيد من طلبات تقديم العروض لولايات واراب وغرب وشمال بحر الغزال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

١٩. «من الشروط الأساسية [للانتقال إلى السلام] استعادة الأمن وتعزيزه من خلال نزع سلاح المقاتلين السابقين والمرتبطين بهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، لا سيما إعادة إدماجهم في المجتمع المدني، وإلاّ فهم قد يقوضون الأمن العام ويعوقون التقدم نحو إحقاق التنمية والسلام المستدام» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، ص. ٢٣).

٢٠. «يشجّع» طلب تقديم العروض الروابط مع المنظمات العاملة في مجال أمن المجتمع والأنشطة المشتركة للمقاتلين السابقين والمجتمع التي قد تقربهم من بعضهم البعض (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، ص. ١٥).

٢١. وهي تشمل وزارات الداخلية؛ والتجارة الخارجية والتجارة والتموين؛ والتعليم؛ والعمل؛ والخدمات العامة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والشؤون الجنسانية؛ والرعاية والضمان الاجتماعي؛ والإرشاد والأوقاف؛ والصحة؛ والإسكان والأراضي والمرافق العامة؛ وشؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٢. تشير إحدى رسائل رئيس مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى تعيين أكثر من ١٠٠ موظف. ونظراً إلى الأزمة المالية الحالية، يمكن استشفاف من هذا القرار القاضي بتعيين المزيد من الموظفين دليلاً على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمثل أولوية بالنسبة إلى الحكومة. أثناء كتابة هذا التقرير، لم يكن قد تم بعد التعاقد مع الموظفين. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠.

٢٣. وفقاً للمعلومات التي قدمتها مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال إحدى ورش العمل في جوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، يبلغ العدد الإجمالي للنساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة المتوقع شملهن ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٢,١٤٥ امرأة. لمزيد من المعلومات عن الأوضاع التي تواجهها النساء المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة، يُرجى مراجعة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨ب).

٢٤. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٥. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٢٦. مراسلات للمؤلفة مع موظف في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٧. محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٨. تشير فترة الخدمة العسكرية إلى العضوية في الجيش الشعبي لتحرير السودان الرئيسي أو في الجماعات المسلحة التي أدمجت لاحقاً في صفوف هذا الجيش.

٢٩. بيانات مقدمة من قبل مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أواخر العام ٢٠٠٨ وخلال عرض قدمته المفوضية في جوبا، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٠. حتى تاريخ كتابة هذه السطور، كانت عينة البيانات المتاحة من مواقع نزع السلاح والتسريح تقتصر على الفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ولا تغطي سوى نحو ٢,٠٠٠ عنصر من مجموع المرشحين لعماليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج البالغ عددهم ٣٤,٠٠٠ شخص.

٣١. وفقاً للمعلومات المقدمة من قبل مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعمد الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى سحب الشباب الأصحاء من مواقع نزع السلاح والتسريح لإعادة استيعابهم في قوات الجيش أو الشرطة. إن المعلومات المقدمة من مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مأخوذة من قاعدة البيانات "دريم" الخاصة بوزارة العمل الدانمركية، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٣٢. «تقرير مرحلي عن نزع السلاح والتسريح»، صدر عبر بريد إلكتروني من قبل مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠.

٣٣. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٤. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، حزيران/يونيو – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣٥. محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ١٦ حزيران/يونيو و٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٣٦. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٧. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٨. يتم إدخال البيانات التي تم جمعها في قاعدة البيانات «دريم» التابعة لوزارة العمل الدانمركية.

٣٩. تستخدم معايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة التعريف التالي لإعادة الإدماج: «المساعدات المقدمة إلى المقاتلين السابقين خلال عملية التسريح ولكن قبل عملية إعادة الإدماج الأطول أجلاً. إعادة الاستيعاب هي شكل من أشكال المساعدة الانتقالية للمساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمقاتلين السابقين وأسرهم، وهي قد تشمل بدلات الأمن الانتقالي والمواد الغذائية والملابس والمأوى والخدمات الطبية والتعليم على المدى القصير والتدريب والعمالة والأدوات. في حين أن إعادة الإدماج هي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية، مستمرة وطويلة الأجل، إعادة الاستيعاب هي عبارة عن مساعدة مادية و/أو مالية قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الفورية، وهي قد تدوم لما يصل إلى سنة واحدة فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٦، ص. ١٩).

٤٠. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٤١. على سبيل المثال، لقد تم تأخير المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، مما أدى إلى تأجيل بدء خدمات تقديم المعلومات والمشورة والإحالة (محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩)؛ كما أن النقص المتزايد في المواد الغذائية في العام ٢٠١٠ قد يساهم في عرقلة التسريح (مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠).

٤٢. لقد ارتفع عدد الحالات إلى ٢,٤٤٥ في رومبيك بحلول أواخر أيار/مايو ٢٠١٠، وفقاً لـ«التقرير المرحلي بشأن نزع السلاح والتسريح» الصادر عن مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، البريد الإلكتروني بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٠.

٤٣. إن الفارق بين عدد الأشخاص الذين تلقوا المشورة وأولئك المسرحين يعكس حقيقة أن ٧٦٧ من المقاتلين السابقين لم يعودوا إلى ولاية إعادة التوطين التي اختاروها لاستلام حزم إعادة إدماجهم (مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠).

٤٤. تم تزويد المشاركين بدورات تدريبية على النجارة والخياطة والتدبير المنزلي وغيرها من المهارات المهنية الأخرى، بالإضافة إلى حزم إعادة الإدماج الاقتصادي. ومن المتوقع أن يتلقوا المزيد من الدعم للعثور على العمل أو إنشاء التعاونيات (مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠).

٤٥. مراسلات للمؤلفة مع مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٦. محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٤٧. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٤٨. المناطق الإدارية في السودان هي، من الأكبر إلى الأصغر: الولاية، المقاطعة، البايام والبوما.

٤٩. لقي ما لا يقل عن ٢,٥٠٠ سوداني من الجنوب حتفهم في العام ٢٠٠٩ من جراء الاقتتال داخل القبائل وفي ما بينها مثل ذلك بين النوير والمورلي والنوير وجيكاني نوير في ولاية جونقلي، وكان العديد منهم من النساء والأطفال. لقد دمر المعتدون القرى وأجبروا آلاف الأشخاص على النزوح، مما أدى إلى نشوء حالة طوارئ إنسانية. ثمة اعتقاد قوي بين أفراد المجتمع والخبراء الدوليين بأن الديناميات قد تغيرت: فقد زالت بعض المحرمات المتعلقة بقتل النساء والأطفال، كما أن الأنماط التقليدية للصراعات وعمليات بناء السلام لم تعد محترمة (ملاحظات المؤلفة أثناء عملها في جنوب السودان، مراسلات وإحاطات المؤلفة مع موظفي المنظمات غير الحكومية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، كانون الثاني/يناير– تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ ماك إيفوي ولو بران، ٢٠١٠).

٥٠. لقد حظرت اتفاقية السلام الشامل وجود أي قوات مسلحة خارج إطار الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية. وكان من المفترض بالميليشيات القبلية والجماعات المسلحة والقوات شبه العسكرية المشار إليها جميعاً بـ»الجماعات المسلحة الأخرى» في اتفاقية السلام الشامل إما تسريح جنودها أو يتم استيعابها في أحد الجيشين النظاميين. في الجنوب، كانت قوات دفاع جنوب السودان أشبه بمظلة لمجموعة واسعة من الجماعات المسلحة المتحالفة بمعظمها مع القوات المسلحة السودانية، والعديد منها بإدارة قادة يتمتعون بقواعد سلطة محلية. وكان مقاتلو قوات دفاع جنوب السودان في الصفوف الأمامية للمرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية. لقد فرض إعلان جوبا للعام ٢٠٠٦ خيار التسريح–الإدماج تحديداً على قوات دفاع جنوب السودان. نتيجة لذلك، اندمج العديد من قادة هذه القوات في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقلدوا مناصب رفيعة المستوى، لا سيما باولينو ماتيب، النائب الحالي لقيادة الجيش الشعبي. غير أن عدداً من القادة والجنود التابعين لهم لا يزالون مرتبطين بالقوات المسلحة السودانية أو يبقون خياراتهم مفتوحة في حال تجدد الحرب بين الشمال والجنوب. للحصول على معلومات أساسية حول قوات دفاع جنوب السودان، يُرجى مراجعة يونغ (٢٠٠٦)؛ ولمعرفة المزيد عن الوضع الراهن للجماعات المسلحة الجنوبية، يُرجى مراجعة ماك إيفوي ولو بران (٢٠١٠).

٥١. تصريح لسلفاكير أثناء عرض لمكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة، جوبا، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ مراسلات للمؤلفة مع موظفين في الممم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. للحصول على معلومات حول جيش الرب للمقاومة في السودان، يُرجى مراجعة شوميروس (٢٠٠٧).

٥٢. ما من إطار قانوني بعد يرعى مسالة حيازة السلاح في جنوب السودان.

٥٣. مراسلات للمؤلفة مع أحد المحللين في المنظمات غير الحكومية، شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥٤. يشير أوما (٢٠١٠) إلى أن ٦,٥٠٠ عنصر جديد في جهاز شرطة جنوب السودان، تم تجنيدهم من مختلف أنحاء الولايات العشر في جنوب السودان، كانوا قد باشروا تدريبهم المهني بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٠.

٥٥. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٥٦. على سبيل المثال، يُعتقد أن المقاتلين المسرحين بمبادرة منهم كانوا مسؤولين عن العنف الإجرامي في الجنوب والمناطق الثلاث (جبريهوت، ٢٠٠٩، ص. ٤٦).

٥٧. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في منظمات غير حكومية، ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٥٨. على سبيل المثال، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، نظم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، بالتشاور مع مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورشة عمل بعنوان "جنوب السودان وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: اعتماد نهج متكامل لتحقيق الاستقرار". وحضر ورشة العمل ممثلون عن المفوضية والجيش الشعبي لتحرير السودان والوزارات الرئيسية

في حكومة جنوب السودان وبعض المؤسسات مثل لجنة السلام في جنوب السودان ومكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة ومؤسسات البحوث الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لورشة العمل بمناقشة جدوى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان واستكشاف الروابط بين هذه العمليات وغيرها من تدابير تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. يُرجى مراجعة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (٢٠٠٩) للاطلاع على ورقات عمل مختارة والوثيقة الختامية لورشة العمل؛ يمكن أيضاً، بشكل خاص، مراجعة جبريهوت (٢٠٠٩)؛ موغاه، كوليتا ودو تيسيير (٢٠٠٩)؛ وفيري (٢٠٠٩).

٥٩. وقد كان لبعض العوامل الأخرى، مثل صعوبة الوصول أثناء موسم الأمطار، دور أيضاً في هذا القرار.

٦٠. لقد أصدر سلفاكير أمر عمليات في العام ٢٠٠٨ يدعو إلى نزع السلاح الكامل لسكان جنوب السودان، تاركاً أمر تنفيذ القرار للولايات بالتعاون مع الجيش الشعبي لتحرير الجنوب. وقضت الخطة الأولية بمواصلة هذه الحملة خلال العام ٢٠٠٨؛ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، دعت مجالس وزراء حكومة جنوب السودان إلى متابعة الحملة. يُرجى مراجعة أوبراين (٢٠٠٩، ص. ١٤–٢٢).

٦١. تعمل مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالياً على إعداد استراتيجية اتصال بدعم من أحد الخبراء الفنيين.

٦٢. يُعتبر تدريب محو الأمية جزءاً من إطار إعادة الإدماج (مراسلات للمؤلفة مع أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آذار/مارس ٢٠١٠).

٦٣. لقد أدى القرار القاضي بالتركيز بشكل كبير على الزراعة المميكنة (التي تعتمد على الآلات – الآلية) في شمال السودان في التسعينيات إلى تآكل التربة وتدهور البيئة؛ كما أنه بات واحداً من الأسباب الجذرية للحرب. في جنوب السودان، تم تشجيع المجتمعات المحلية على قطع الأشجار في الأحراج لتهيئة المجال للأراضي الزراعية، ممّا أدى إلى حرمانها من موارد طبيعية ثمينة (غوليك، ٢٠٠٩). في إثيوبيا، تهدد خطط زراعة الورد وقصب السكر الواسعة النطاق بتجفيف المستنقعات التي تشكل مراع للرعاة وقطع مسارات هجرتهم (ملاحظات المؤلفة أثناء عملها في جنوب السودان، ووثائق غير منشورة عن المشروع، ٢٠٠٧–٢٠٠٩).

٦٤. إن صندوق السودان لإنعاش ولاية جونقلي، الذي سيركز بشكل أساسي على بناء الطرق وإنشاء محطات إذاعية (مراسلات للمؤلفة مع موظفين في الأمم المتحدة، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) هو مشروع قادر على استيعاب العمال الذين لا يتمتعون بالمهارات. يبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كان سيتم تنفيذ ذلك، لكن يمكن بالتأكيد التوصية بتوظيف المقاتلين السابقين.

٦٥. محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٦. لقد تم بث التصريح الرئاسي عبر إذاعة ميرايا على موجة ١٠١ أف أم، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٦٧. سيتم تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج في المجتمع من خلال منظمات أخرى، بما في ذلك «باكت سودان» التي خصصت أموالاً لمنظمات المجتمع المحلي من أجل تنفيذ مثل هذه المشاريع لتسهيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٦٨. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٩. مراسلات للمؤلفة مع مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جوبا، آذار/مارس ٢٠١٠.

٧٠. لمزيد من المعلومات حول النظرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، يُرجى مراجعة لوكوجي، أباتنه ووانى (٢٠٠٩). على الرغم من الفظائع المرتكبة، فحقيقة أن نسبة عالية من السودانيين الجنوبيين قد شاركوا في الحرب ويمكنهم بالتالي التماهي مع المقاتلين السابقين، تلعب أيضاً دوراً في هذا الصدد. يعتبر الجنود بشكل عام أبطالاً، لا سيما في الخطاب الرسمي، كما هنالك تصور عام على ما يبدو بأن المقاتلين السابقين سيكونون موضع ترحيب في مجتمعاتهم (مراسلات للمؤلفة مع موظفين في منظمات غير حكومية وممثلين عن المجتمعات المحلية، جوبا، ولاية أعالي النيل وولاية جونقلي، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩).

٧١. لقد تمت إثارة مسألة إعادة إدماج الجنود خلال أحد اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج: «ما الذي يمكنه القيام به لحماية نفسه من شخص سلبه على الأرجح عنزة منذ وقت طويل مضى، عندما كان جندياً خاضعاً بشكل مباشر لقيادة الجيش؟ فهو قد سبق وسلّم سلاحه؛ سيكون أمنه مهدداً. ما الذي يسعه القيام به لحماية نفسه من الانتقام؟» محاضر اجتماعات لجنة التنسيق الفني لإعادة الإدماج، جوبا، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٧٢. مراسلات للمؤلفة مع موظفين في منظمات غير حكومية، جوبا، حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

٧٣. تنص اتفاقية السلام الشامل على ما يلي: «يطبق برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج ضمن عملية شاملة للمصالحة وتضميد الجراح في كافة أرجاء القطر باعتباره جزءاً من إجراءات بناء السلام وتعزيز الثقة» (اتفاقية السلام الشامل، ٢٠٠٥، المرفق ا، الفقرة ٢٣٢).

المراجع

Baltrop, Richard. 2008. The Negotiation of Security Issues in Sudan's Comprehensive Peace Agreement. Negotiating Disarmament Country Study No. 2. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue.(2008 ،بالتروب).
<http://www.hdcentre.org/files/Sudan.pdf>

CPA (Comprehensive Peace Agreement). 2005. The Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/ Sudan People's Liberation Army. Khartoum. (2005 ،اتفاقية السلام الشامل).
http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/Documents/General/cpa-en.pdf

Deng, William Deng. 2010. DDR Roadmap for Southern Sudan. Juba. 26 January. (2010،دنغ).

Gebrehiwot, Mulugeta. 2009. 'The Feasibility of Disarmament and Demobilization in Southern Sudan.' In HSBA. (2009 ،جبريهوت)
<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf>

GNU (Government of National Unity). 2007. Sudan National Strategic Plan for Disarmament, Demobilization, and Reintegration. Khartoum. November. (2007،حكومة الوحدة الوطنية).

GoS and UNDP (Government of Sudan and United Nations Development Programme). 2008. 'Disarmament, Demobilization and Reintegration Programme: Individual Reintegration Project Component (January 2009–June 2012).' Project document. Khartoum: GoS and UNDP. (2008 ،حكومة السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

GoSS and SSDDRC (Government of Southern Sudan and Southern Sudan Disarmament, Demobilization, and Reintegration Commission). 2008. SSDDRC Strategy Document. Juba.
(2008 ،حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

___. 2009. Multi-Donor Trust Fund: Support to Reintegration of Ex-Combatants and Special Needs Groups. Juba: GoSS and SSDDRC. July.
(2009 ،حكومة جنوب السودان ومفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

Gullick, Caroline. 2009. 'NRM, Equity and Conflict Report.' Unpublished report. Juba: Pact Sudan. (2009 ،غوليك).

Hemmer, Jort. 2009. Ticking the Box: Elections in Sudan. The Hague: Clingendael Institute.(2009 ،هيمر).
<http://www.clingendael.nl/publications/2009/20090900_paper_cru_hemmer_elections_sudan.pdf>

HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2009. Southern Sudan and DDR: Adopting an Integrated Approach to Stabilization. Geneva: Small Arms Survey. September.(2009 ،مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان)
http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf

IKV Pax Christi. 2009. 'CPA Alert: The State of Sudan's Comprehensive Peace Agreement.' Alert No. 1. September. (2009 ،حركة السلام الهولندية "آي كي في باكس كريستي").
<http://www.ikvpaxchristi.nl/news/?v=14&cid=1&id=780&lid=3>

Lokuji, Alfred Sebit, Abraham Sewonet Abatneh, and Chaplain Kenyi Wani. 2009. Police Reform in Southern Sudan. Juba: North–South Institute, Centre for Peace and Development Studies, University of Juba. June. (2009 ،لوكوجي، أباتنه ووانى)

Mc Evoy, Claire and Emile LeBrun. 2010. Uncertain Future: Armed Violence in Southern Sudan. HSBA Working Paper No. 20. Geneva: Small Arms Survey. (2010 ،ماك إيفوي ولو بران).
<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-20-Armed-Violence-Southern-Sudan.pdf>

Muchomba, Eveline and Buzz Sharp. 2006. Southern Sudan Livelihood Profiles: A Guide for Humanitarian and Development Planning. Nairobi: Southern Sudan Centre for Census, Statistics, and Evaluation. (2006 ،موشومبا وشارب)

Muggah, Robert, Nat Colletta, and Savannah de Tessières. 2009. 'Alternatives to Conventional Security Promotion: Rethinking the Case of Southern Sudan.' In HSBA. (2009 ،موغاه، كوليتا ودو تيسيير).
<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf>

MYDDRP (Multi-Year Disarmament, Demobilization, and Reintegration Project). 2008. Multi-Year Disarmament, Demobilization, and Reintegration Project. Unpublished document. Khartoum: Government of Sudan, United Nations Development Programme, United Nations Mission in Sudan, and UNICEF. (برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعدد السنوات، 2008)

O'Brien, Adam. 2009. Shots in the Dark: The 2008South Sudan Civilian Disarmament Campaign. HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey. (أوبراين، 2009).

<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-16-South-Sudan-Civilian-Disarmament-Campaign.pdf>

Pact Sudan. 2009. 'Promoting Stability at the Sudan–Ethiopia Border through Enhancing Conflict-Sensitive Cross-Border Trade.' Unpublished final project report. Juba: Pact Sudan. (2009 ،"باكت سودان").

Pantuliano, Sara, Margi Buchanan–Smith, and Paul Murphy. ٢٠٠٧. The Long Road Home. Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees Returning to Southern Sudan and the Three Areas. Report of Phase I. London: Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute. (بانتوليانو، بوكانان–سميث ومورفي، ٢٠٠٧).

Pantuliano, Sara, Margi Buchanan–Smith, Paul Murphy, and Irina Mosel. ٢٠٠٨. The Long Road Home. Opportunities and Obstacles to the Reintegration of IDPs and Refugees to Southern Sudan and the Three Areas. Report of Phase II. London: Humanitarian Policy Group, Oversees Development Institute. (بانتوليانو ومجموعة) (من المؤلفين، ٢٠٠٨) .

Saferworld. ٢٠٠٨. Developing Integrated Approaches to Post–Conflict Security and Recovery: A Case Study of Integrated DDR in Sudan. London and Nairobi: Saferworld. July. (رابطة العالم الآمن، ٢٠٠٨).

Schomerus, Mareike. ٢٠٠٧. The Lord's Resistance Army in Sudan: A History and Overview. HSBA Working Paper No. ٨. Geneva: Small Arms Survey. September. (شوميروس، ٢٠٠٧).
<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-8-LRA.pdf>

Small Arms Survey. ٢٠٠٨. No Standing, Few Prospects: How Peace is Failing South Sudanese Female Combatants and WAAFG. HSBA Issue Brief No. ١٣. Geneva: Small Arms Survey. September. (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨).
<http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SIB-13-no-standing-few-prospects.pdf>

SSDDRC and UNICEF (South Sudan Disarmament, Demobilization, and Reintegration Commission and United Nations Children's Fund). ٢٠٠٩. Quarterly Update of Child DDR in Southern Sudan. (مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واليونيسيف، ٢٠٠٩).
<http://www.unicef.org/sudan/resources_5883.html>

Stephen, Juma John and Peter Lokale Nakimangole. ٢٠٠٩. 'Southern Sudan Government Launches Inaugural Disarmament and Reintegration Exercise in Juba.' Gurtong News. ١١ June. (ستيفن وناكينمانغولي، ٢٠٠٩)

<http://www.gurtong.org/resourcecenter/weeklyupdates/wu_contents.asp?wkupdt_ id=2971&vswu Order=Sorter_YWCode&vswuDir=ASC>

Sudan Radio Service. ٢٠٠٩. News Programme. ٢٧ March. (الإذاعة السودانية، ٢٠٠٩).

Sudan Tribune. ٢٠٠٩. 'Salva Kiir Orders to Forcefully Disarm South Sudan Civilians.' ١٨ June. (سودان تريبيون، ٢٠٠٩).

___. ٢٠١٠. 'UN Says Violence Has Increased in South Sudan as April Election Nears.' ٢٥ March. (سودان تريبيون، ٢٠١٠).

Thomas, Edward. ٢٠٠٩. Against the Gathering Storm: Securing Sudan's Comprehensive Peace Agreement. London: Chatham House. January. (توماس، ٢٠٠٩).
<http://www.chathamhouse.org.uk/publications/papers/download/-/id/688/file/12941_0109sudan_r.pdf>

Uma, Julius N. ٢٠١٠. 'South Sudan Police Institutes New Reforms.' Sudan Tribune. ٢ June. (أوما، ٢٠١٠)
<http://www.sudantribune.com/spip.php?article35261>

UNDP (United Nations Development Programme). ٢٠٠٩. Request for Proposals. RFP–SS–DDR–١٤٨– ٢٠٠٩. New York: UNDP. August. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)

UN IAWG on DDR (United Nations Inter–Agency Working Group on Disarmament, Demobilization, and Reintegration). ٢٠٠٦. Operational Guide to the Integrated Disarmament, Demobilization, and Reintegration Standards. (فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ٢٠٠٦).
<http://unddr.org/iddrs/download/full_iddrs.pdf>

UNSC (United Nations Security Council). ٢٠٠٠. Resolution ١٣٢٥ (٢٠٠٠). S/RES/١٣٢٥ (٢٠٠٠) of ٣١ October ٢٠٠٠. (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٠).

___. ٢٠٠٥. Resolution ١٥٩٠ (٢٠٠٥). S/RES/١٥٩٠ (٢٠٠٥) of ٢٤ March ٢٠٠٥. (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥).

Vrey, Wally. ٢٠٠٩. 'United Nations Mission in Sudan: UN Support to DDR.' In HSBA. (فراي، ٢٠٠٩).
<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-Sudan-conference-papers.pdf>

Young, John. ٢٠٠٦. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper No. ١. Geneva: Small Arms Survey. November. (يونغ، ٢٠٠٦).
<http://smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-1-SSDF.pdf>

نبذة عن المؤلفة

جولي بريثفيلد هي رئيسة فريق أوروبا وآسيا الوسطى لمنظمة العالم الآمن غير الحكومية (هيئة Saferworld للفكر والمشورة) الكائن مقرها في المملكة المتحدة. خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، عملت بريثفيلد كمستشارة فنية في مجال بناء السلام لصالح منظمة "باكت سودان" غير الحكومية في جنوب السودان والمناطق الثلاث. وهي قد تولت إدارة عدد من المشاريع المجتمعية المنحى التي تركز على التعايش السلمي وأمن المجتمع والتجارة عبر الحدود في ولايتي جونقلي وأعالي النيل وفي المنطقة الحدودية الإثيوبية. عملت سابقاً في مركز بون الدولي لتحويل الموارد العسكرية إلى الأغراض المدنية في مجال بناء القدرات والتوعية على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومراقبة الأسلحة الصغيرة، خاصة مع المجتمعات السودانية وأعضاء حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. حائزة على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة بون، ألمانيا.

شكر وتقدير

أود أن أتوجه بالشكر إلى موظفي مفوضية جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبادل المعلومات ووجهات النظر بصراحة حول عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية. كما أعرب عن امتناني للمشاركين في ورشة العمل المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نظمها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ في جوبا. فمناقشاتهم والعروض التي قدموها حول هذه العملية وأمن المجتمع وإصلاح القطاع الأمني لا تقدر بثمن. أشكر أيضاً زملائي وأصدقائي في "باكت سودان" على دعمهم لي. ولا أنسى الاقتراحات والملاحظات التي أوردها القيمون على مراجعة هذه الورقة وكلير ماك إيفوي وغيرهم من العاملين في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة والتي أفادتني كثيراً أثناء تأليف ورقة العمل هذه. كما أتوجه بشكر خاص إلى إيرينا موسيل وبرنارد هارلاندر وغيرهم من الأشخاص الذين زوّدوني بدعمهم البناء.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما يتلقاه من دعم من حكومات استراليا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

ت: ٧٧٧٠٨٥٠٩٢٢١٤+
ف: ٧٣٨٢٢٧٣٢٢١٤+
ب: sas@smallarmssurvey.org
م: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع من عدة سنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طُور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات الحد من العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع أنحاء السودان. كما يقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان الاستشارة السياسية الضرورية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مختصرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية سلسة القراءة وتأتي في وقتها المناسب. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على العنوان التالي: http://www.smallarmssurveysudan.com

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً في السابق من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida).

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مك إيفوي، مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
ب: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
م: http://www.smallarmssurveysudan.com
محرر سلسلة أوراق عمل الHSBA: اميل ليبرن

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
جون يونغ

العدد ٢شباط/فبراير ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
جون يونغ

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٧
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو

الديمقراطية والسودان
جوشوا ماركس

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
جون يونغ

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا وهزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
جون يونغ

العدد١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي
ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة
جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
كليا كاهن

العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨
آدم أوبراين

العدد ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور
جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
جولي فلينت

العدد ٢٠ ، نيسان/ أبريل ٢٠١٠
مستقبل غامض: العنف المسلح في جنوب السودان
كلير مك إيفوي واميل ليبرن

إصدارات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000.
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes,* by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001.
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001.
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002.
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002.
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003.
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003.
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003.
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003.
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: *A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004).
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe,* by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1.
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0.

15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4.
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2.
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9.
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5.
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7.
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3.
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6.
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9.
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. *Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned* by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001.
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle,* commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002.
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003.
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia,* by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3.
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands,* by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8.
6. L*a République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3.
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN2-8288-0080-6.
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo,* by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with UNDP–Republic of Congo, December 2007, ISBN 2-8288-0089-X.
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims,* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0.
10. Firearm-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6.

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9.

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5.

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-7890.

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X.

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0.

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9.

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5.

L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0.

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5.

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8.

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, edited by Diana Rodriguez, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8.

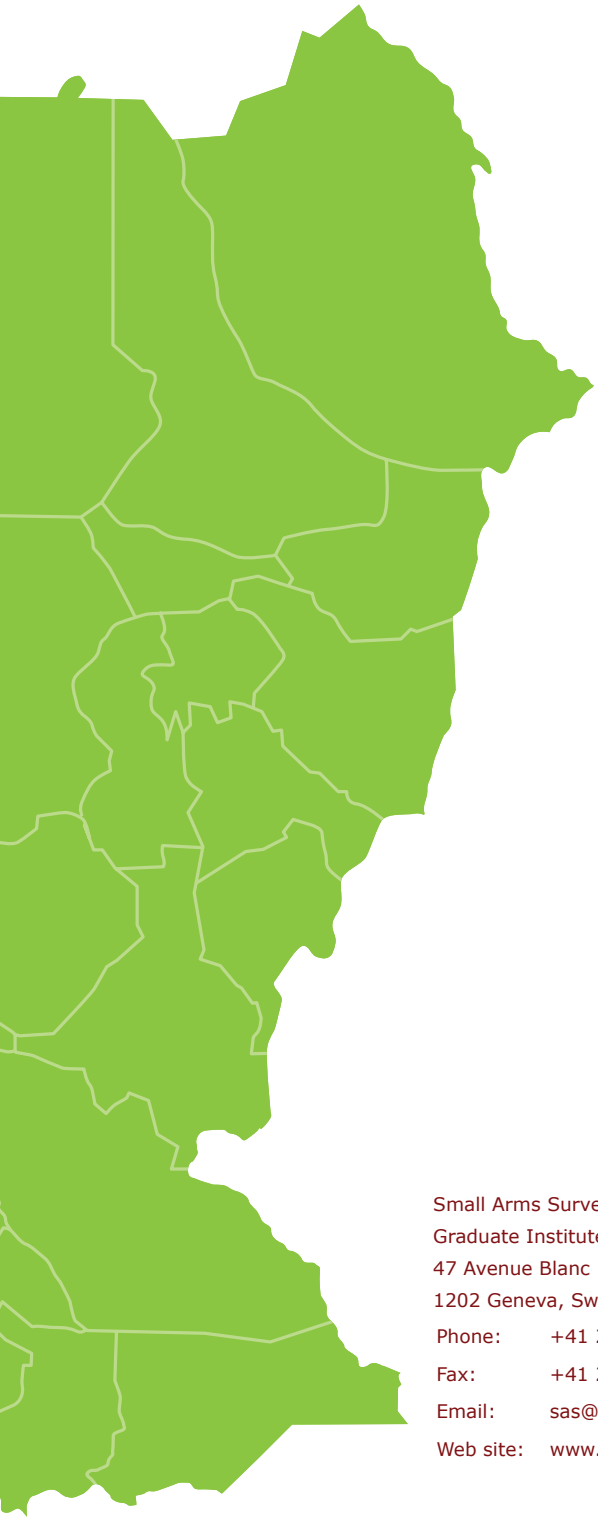

حزيران ٢٠١٠

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone:	+41 22 908 5777
Fax:	+41 22 732 2738
Email:	sas@smallarmssurvey.org
Web site:	www.smallarmysurvey.org